

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير - البيض-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية
بعنوان:

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر
(2000 – 2022)

تحت إشراف:
أ.د. لحسن عقومة

من إعداد الطالبين:
• مداني الشريف خير الدين
• حميدي محمد ملين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:
أمام أعضاء لجنة المناقشة:

د. مختاري فتيحة	أستاذ مساعد ب	المركز الجامعي نور البشير	رئيساً
د. لحسن عقومة	أستاذ مساعد ب	المركز الجامعي نور البشير	مشرفاً ومقرراً
أ. محمد بن يحي	أستاذ مساعد أ	المركز الجامعي نور البشير	ممتحناً

الموسم الجامعي: 2023/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

قال تعالى: "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

فالحمد لك حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت والحمد لك بعد الرضا.

وأسألك الله أن يجعل عملنا هذا صالحاً لوجهك الكريم وأن تنفعنا به وتنفع كل من يقرأه.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على انجاز عملنا هذا ونخص بالذكر الأستاذ

المشرف على مذكرتنا "لحسن عقومة"

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذا البحث.

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أما بعد:

قال تعالى: "الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"، أهدي
هذا العمل المتواضع: لمن لهما الفضل بعد الله في وجودي ورياني وسهرا على راحتي
إلى الوالدين أطال الله في عمري الوالدة ورحمة الله الوالد، وإلى إخوتي وجميع أفراد
عائلي، وإلى كل الأصدقاء والأحباب

وإلى كافة زملاء طلبة ماستر دفعة 2024،

إلى هؤلاء جميعا أهدي حصاد جهدي وثمرة عملي

مداني الشريف خير الدين

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما:

{ واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا }

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى الإخوة والأخوات، إلى كل الأهل والأقارب،

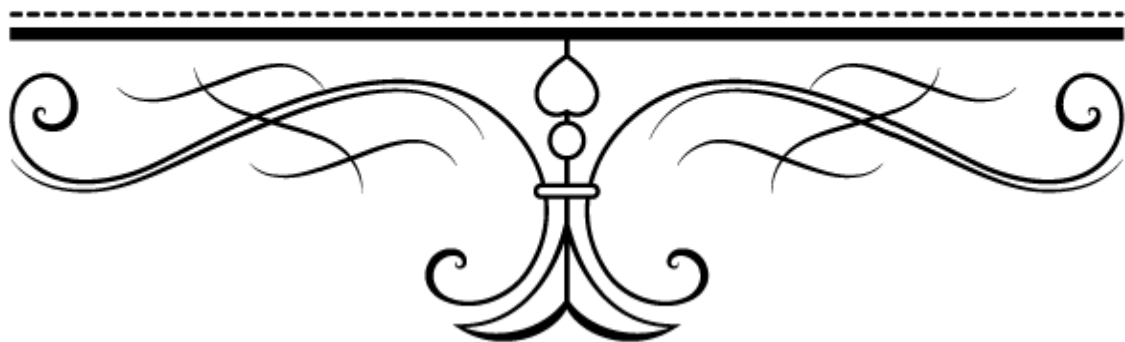
إلى جميع الأصدقاء، إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا راية العلم والتعليم، أساتذتي الأفاضل

حميدي محمد المين



الملخص



الملخص:

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا محفزة للنمو الاقتصادي من خلال تطوير الصناعة التصديرية للدول النامية والتي من بينها الجزائر، وقد أعطى هذا الاستثمار دفعة هامة لمسيرة التكامل كونه أحد مصادر تدفق رؤوس الأموال.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2022) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) لتحديد العلاقة على المدى الطويل والقصير، ومن خلال النتائج تبين الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالاعتماد الكلي على قطاع النفط من طرف المستثمرين الأجانب.

الكلمات المفتاحية: استثمار الأجنبي المباشر، نمو الاقتصادي، استثمار المحلي، إجمالي الناتج المحلي، واردات، سعر الصرف.

ABSTRACT:

Foreign direct investment has advantages that stimulate economic growth through the development of the export industry of developing countries, including Algeria. This investment has given an important impetus to the integration process as it is one of the sources of capital flow.

This study aims to measure the impact of foreign direct investment on economic growth during the period (2000-2022) by using the autoregressive model (ARDL) to determine the relationship in the long and short term. The results show the negative impact of foreign direct investment on economic growth based entirely on the oil sector by foreign investors.

Keywords: Foreign direct investment, economic growth, domestic investment, GDP, imports, exchange rate.

الصفحة	المحتوى
	البسملة
I	الشكر
III	الإهداء
IV	الملخص
VI	الفهرس
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الاختصارات والرموز
أ.ب.ت.	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: مدخل الى -الاستثمار الاجنبي المباشر -
3	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الإستثمار الاجنبي المباشر
3	الفرع الأول: تعريف الإستثمار الاجنبي المباشر
6	الفرع الثاني : اهمية الإستثمار الاجنبي المباشر
7	الفرع الثالث: اشكال الإستثمار الاجنبي المباشر
10	المطلب الثاني: نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي
16	المطلب الثالث: مناخ الإستثماري ودوره في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر
16	الفرع الأول: تعريف المناخ الإستثماري ومكوناته
16	الفرع الثاني: عناصر الإستثمار الاجنبي المباشر

الفهرس

18	المطلب الرابع: مزايا وعيوب الإستثمار الاجنبي المباشر
18	الفرع الأول: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر
20	الفرع الثاني: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر
22	المبحث الثاني: عموميات حول النمو الإقتصادي
22	المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي
22	الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي
23	الفرع الثاني: أنواع النمو الإقتصادي
25	الفرع الثالث: عناصر النمو الإقتصادي
26	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي
31	المطلب الثالث: الفرق بين النمو والتنمية
33	المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية
33	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
33	الفرع الأول: الدراسات العربية
38	الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية
42	المطلب الثاني: نتائج الدراسات السابقة
47	المطلب الثالث: مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
49	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية- للاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000؛2022)
51	مقدمة الفصل
52	المبحث الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
52	المطلب الأول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفهرس

52	الفرع الأول: الأمر 01_03 المؤرخ في 20 أوت 2001
54	الفرع الثاني: قانون الاستثمار الجديد
55	الفرع الثالث: مزايا وضمانات قانون الاستثمار الجديد وأهم أهدافه
58	المطلب الثاني: بيئة الاستثمار وأهم الدول المستثمرة في الجزائر
58	الفرع الأول: البيئة الإستثمارية
60	الفرع الثاني: أهم الدول المستثمرة
61	المطلب الثالث: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر والحلول المناسبة للنهوض به
61	الفرع الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر
63	الفرع الثاني: الحلول المناسبة للنهوض به
65	المبحث الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة والمنهج المستخدم وتحديد نموذج الدراسة (2000، 2022)
65	المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات الدراسة
65	الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
65	الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك
66	الفرع الثالث: تقدير نموذج الأجل الطويل
74	المطلب الثاني: منهجية القياسية وتحديد النموذج المستخدم
74	الفرع الأول: التعريف بمنهجية الدراسة القياسية المستخدمة
76	الفرع الثاني: تحديد النموذج المستخدم
78	المطلب الثالث: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر
78	تحليل النتائج القياسية
78	أولا: دراسة إستقرارية لمتغيرات الدراسة
83	ثانيا: اختبار درجة الإبطاء المثلثي للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج (ARDL)
85	ثالثا: تشخيص صحة وثبات النموذج

الفهرس

89	رابعاً: تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل بين المتغيرات
95	خلاصة الفصل
98	الخاتمة العامة
102	المراجع

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	الفرق بين النمو والتنمية	31
(02-01)	الدراسات العربية والدراسات الأجنبية	42
(01-02)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر	60
(02-02)	متغيرات الدراسة	65
(03-02)	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF)	78
(04-02)	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (PP)	80
(05_02)	إختبار KPSS في المستوى LEVEL	82
(06-02)	نتائج اختبار درجات إبطاء المثلى	83
(07-02)	اختبار النموذج الأمثل بالاعتماد على معيار (AIC)	84
(08-02)	نتائج إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	85
(09_02)	نتائج إختبار Heteroskedasticity (ARCH TEST)	86
(10_02)	نتائج إختبار الحدود (Wald Test)	90
(11_02)	نتائج إختبار الحدود لـ (Bounds)	90
(12_02)	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (الأجل الطويل والقصير)	91

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

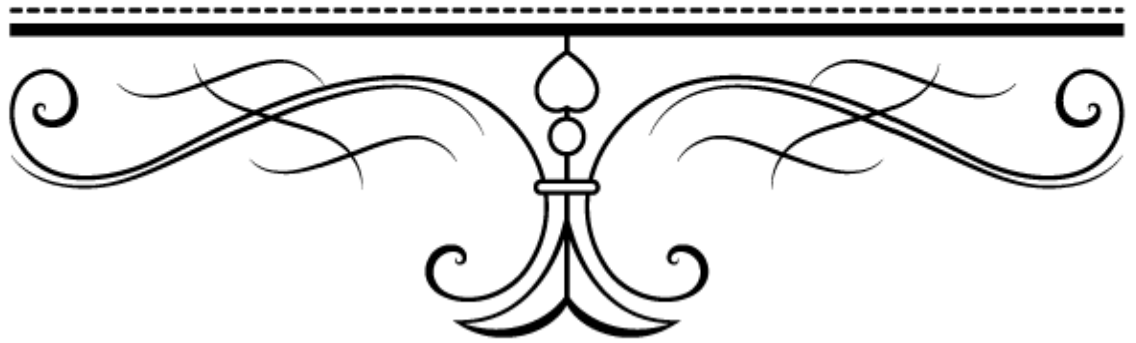
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
66	تطور معدل النمو الإجمالي المحلي في الجزائر سنويا (%)	(01-02)
68	تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر	(02-02)
69	تطور تكوين رأس مال الثابت في الجزائر	(03-02)
71	نسبة الواردات من إجمالي الناتج المحلي IM	(04-02)
73	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	(05_02)
87	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(06_02)
88	نتائج اختبار استقرارية النموذج وفقا لإحصائية (CUSUM)	(07_02)
89	نتائج اختبار استقرارية النموذج وفقا لإحصائية (CUSUM) (OFSQUARES)	(08_02)

قائمة الاختصارات:

الرمز أو الاختصار	الدلالة	باللغة الأجنبية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	Foreign Direct Investment
FC	تكوين رأس المال	Capital formation
IMP	الواردات	Imports
REER	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	Real Effective Exchange Rate
ARDL	نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة	Auto Régressive DistributedLag
ADF	إختبار جذر الوحدة	AugmuntedDikky Fuller
PP	إختبار جذر الوحدة	Phillip Peron
KPSS	إختبار جذر الوحدة	Kwiatkowski- Philips- Schmidt- Shin
\$/ \$	مليون دولار و دولار	Dollar / Million Dollar



المقدمة العامة



المقدمة:

يعتبر الاستثمار من أهم المتغيرات التي تؤثر على تطور الدول ومن أشكال هذا الاستثمار نجد الاستثمار الأجنبي، حيث أصبح هذا الاستثمار الأجنبي تلجأ إليه كثير من الدول النامية والدول التي تعاني من عجز في تمويل استثماراتها، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتحويل التكنولوجيا، وتحديث الآلات الإنتاجية.

لقد ازداد الاهتمام بظاهرة النمو الاقتصادي من قبل الدول التي نالت استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية مما نتج عنه العديد من نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي تتمثل في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزءاً أساسياً من الرافعة التي تنتقل الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر كفاءة.

الإشكالية:

بناء على ما سبق يطرح التساؤل التالي:

كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و2022؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سلباً أو إيجاباً؟
- كيف يؤثر كل من الاستثمار المحلي والواردات وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال لمدة

الفرضيات:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الحالات سلباً وفي بعض الحالات إيجابياً على النمو الاقتصادي.
- هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي وسعر الصرف والواردات على النمو الاقتصادي.

مبررات اختيار موضوع البحث:

لكل باحث أسباب تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذا الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي ويمكن ذكرها فيما يلي:

المقدمة العامة

- ✓ الرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع نظرا لعدم تطرق الطلبة لهذا الموضوع في مذكرات على مستوى المركز الجامعي نور البشير البيض.
- ✓ معرفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ باعتبار الاستثمار الأجنبي موضوع الساعة.

أهداف البحث وأهميته:

- إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
 - معرفة المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
 - معرفة التغيرات التي حدثت في قانون الاستثمار الجزائري (2000-2022)
- ويأخذ هذا الموضوع أهميته من أهمية العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار هذا الأخير أحد العوامل المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توسيع العلاقات الإنتاجية وتوسيع رؤوس الأموال.

حدود البحث:

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد الإطارين الزماني والمكاني.

الحدود المكانية: تخص هذه الدراسة حالة الجزائر بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة من 2000 الى 2022

منهج البحث:

تم الاعتماد على منهجين:

المنهج الوصفي والتحليلي: وذلك من خلال سرد مختلف التعاريف والمفاهيم استثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة المتبادلة بينهما، ووصف متغيرات الدراسة.

المنهج التحليل الكمي: كما تم استخدام هذا حيث المنهج لتقدير نموذج اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بتطبيق منهجية النموذج.

صعوبات البحث:

- ان الصعوبات البحث التي واجهتنا:
- تضارب المعلومات الإحصائية.
- صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية.
- تعذر الحصول على التقارير الحديثة.

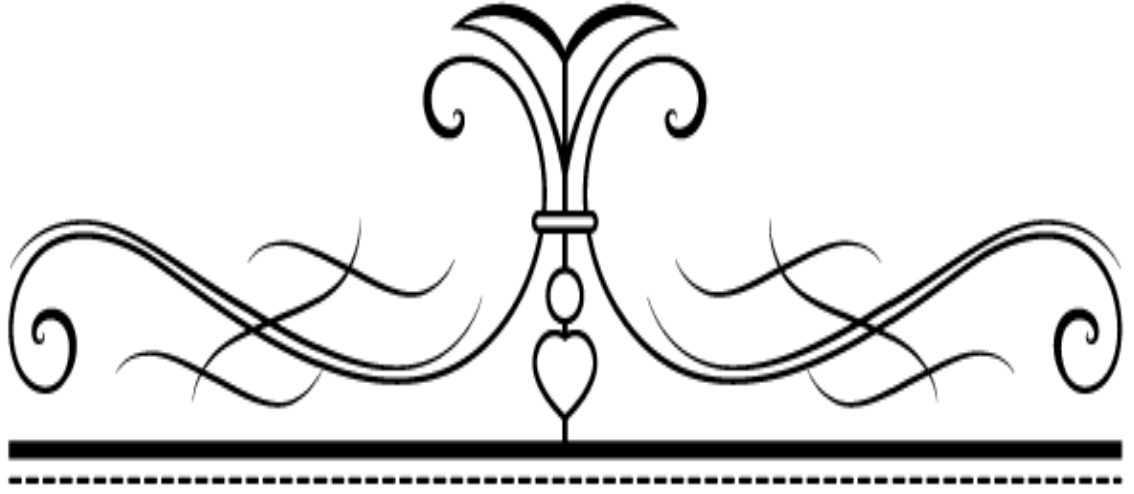
هيكل البحث:

المقدمة العامة

لغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها يتم تقسيم هذا المبحث إلى فصلين هما:

الفصل الأول: متعلق بالإطار النظري، حيث يتم في المبحث الأول عرض مختلف المفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة، والمبحث الثاني تم التطرق إلى مفاهيم حول النمو الاقتصادي وأهم نظرياته، بينما المبحث الثالث خصص لعرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

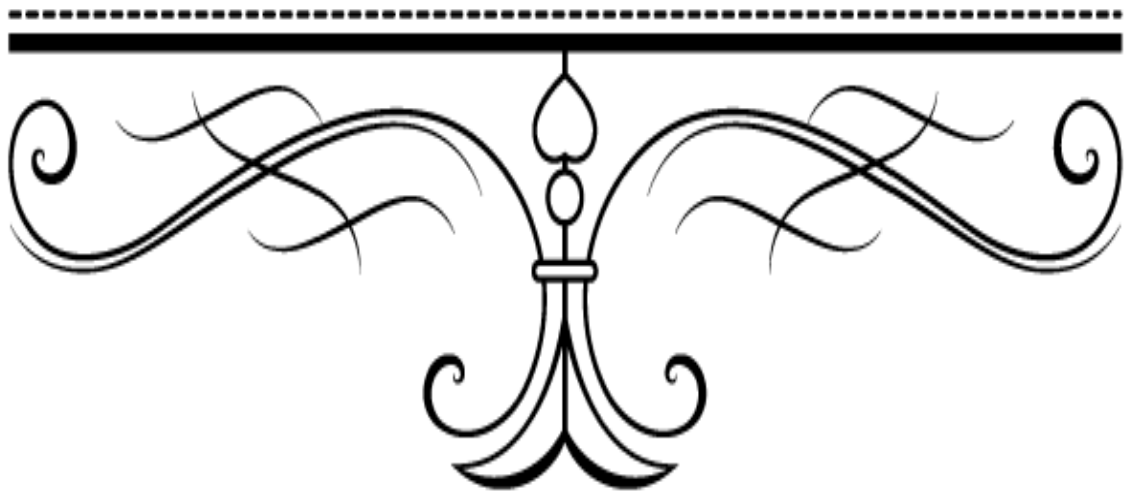
الفصل الثاني: متعلق بالإطار التطبيقي حيث تم في المبحث الأول تناول مختلف القوانين وأهم الدول المستثمرة في الجزائر والمعوقات والحلول المقترحة لها، وفي المبحث الثاني عرض مختلف مفاهيم المتغيرات، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.



الفصل الأول

الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

والنمو الاقتصادي



تمهيد

لقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دوراً أساسياً في الدول النامية نظراً لما تحقّقه من عوائد على الدول المضيفة وخاصة في الظروف العالمية المتحولة والمعروفة باسم العولمة، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من العجز عن الوفاء بالتزاماتها وانخفاض مصادرها الداخلية مما أدى إلى محاولة الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بكل الطرق المتاحة.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر آلية نمو اقتصاد عالمي من خلال توفير وتحسين تكنولوجيا والكفاءات الإنتاجية وهذه العناصر تؤدي إلى نمو اقتصادي وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي ونمو الاقتصادي وينقسم إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر محل اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر في سنوات الأخيرة نظراً لما يوفر من إمكانيات للدول النامية، وأصبحت معظم سياسات الاقتصاديات تتركز على الامتيازات الأجنبية المباشرة، وسنتطرق في هذا مبحث إلى مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي

مفهوم الاستثمار

كثيراً ما يتردد مصطلح الاستثمار على الألسن، ويستخدم من قبل المختصين في الاقتصاد والمحاسبة والإدارة والمالية. وأياً كان المحال الذي يستخدم فيه فإنه كمفهوم لا يخرج عن كونه "الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال".¹

يمكن تعريف الاستثمار بأنه "تضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر".²

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن الاستثمار هو التضحية بقيمة مالية مؤكدة في الحاضر على سبيل الحصول على قيمة غير مؤكدة في المستقبل.

1الدكتور طلال محمود كداوي، كتاب تقييم القرارات الاستثمارية، جامعة الموصل، السنة 2007 صفحة 3

2د. عبد العزيز السيد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية مع تطبيقات باستخدام MS. كلية التجارة _جامعة القاهرة، السنة 2007، صفحة 7

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

1) تعاريف الاقتصاديون العرب:

حسب الدكتور فريد النجار: يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة تملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة. إن أهم ما ورد في هذا التعريف هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجسد بامتلاك المستثمر الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية كاملة (100%)، أو مشتركة (نسبة معينة) يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية.

- حسب الدكتور عبد السلام أبو قحف فإنه " ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلاً عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

- إلى جانب تأكيد هذا التعريف على ما ورد في التعريف السابق، فقد أضاف خاصية أخرى، تتمثل في تمتع الطرف الأجنبي بحق المشاركة في الإدارة والتنظيم واتخاذ القرارات الفعلية في حالة الاستثمار المشترك، واستقلاله التام بالإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن فقط تحويل رأس المال، بل يتضمن كذلك تحويل التكنولوجيا والخبرة الفنية.

2) تعاريف الاقتصاديون الأجانب:

- يرى Bertnard Raymond على أنه وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاص في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة.

- كما يرى BernardHurgénier على أنه قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة.¹

(3) تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) للاستثمار الأجنبي

ويعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.²

(4) تعريف الاستثمار الأجنبي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية

ويعني الاستثمار المباشر أن الشخص في بلد ما لديه مصلحة دائمة ودرجة من التأثير على إدارة مشروع تجاري في بلد آخر. الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة هو ملكية أو سيطرة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل شخص أجنبي واحد بنسبة 10% أو أكثر من أوراق التصويت الخاصة بمؤسسة تجارية أمريكية مدمجة أو حصة مماثلة في مؤسسة تجارية أمريكية غير مدمجة. (يتم تعريف الشخص على نطاق واسع ليشمل أي فرد، أو فرع، أو شراكة أو مجموعة مرتبطة، أو جمعية، أو عقار، أو صندوق ائتماني، أو مؤسسة، أو منظمة أخرى وأي حكومة).³

¹ - عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية الطبعة الأولى: 1433 هـ / 2012 م، صفحة 16.

² بوزيان عبد الباسط. دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، السنة الجامعية: 2006-2007 صفحة 18.

³ Robert A. Mustache ،Secretary Michael R. Darby،FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN THE UNITED STATES،BUREAU OF ECONOMIC ANALYSIS،Allan H. Young .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

ومن خلال التعاريف نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار شركة ما في دولة ما، يضيف من خلالها قيمة مضافة (نقدية، مادية)، ويساهم في نمو وتقدم هذه الدولة.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة، فضلاً على أنه يساعد على عمليات التكيف الهيكلي فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الأخرى أمثال الملح والإعانات والقروض بكثير من المزايا تجمل أهمها في النقاط التالية:

1- لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية، من سلامة المشروع الذي يستثمر فيه.

2- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتمويل النقد الأجنبي، كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما يمثل تمويلاً في معناه الحقيقي، وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.

3- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها، كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج، وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهدة لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة. كما أنها تساهم في إنشاء مجالات الإصلاح وصيانة الآلات، فضلاً

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب، كذلك يمكن أن تساهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.

4-ينسب للاستثمارات الأجنبية الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية بما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد. أما بالنسبة للجزائر فإن الهدف الرئيسي لاستقبال الاستثمار الأجنبي وتحضير أرضية قانونية ملائمة له، هو جلب التكنولوجيا الحديثة نظرا لما لها من أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس ستلاحظ أن المجال الثاني الذي يتم الاستثمار فيه بعد المحروقات هو المواصلات السلكية واللاسلكية.¹

الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في ظل انتشار المتزايد للعولمة أصبحت الدول المضيفة تسعى لتوفير المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية والتي تعددت أشكالها وأنواعها ومن أهم هذه الأشكال:

1-الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (WholyOwnedForeign Investment):

في هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي، أي نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل. والحصول الشركات المتعددة الجنسية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية:

- بناء مشروع جديد تماما.

¹ محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة متنوري قسنطينة، السنة

- شراء مشروع قائم بالفعل.

- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تمتلك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد.

2- الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة)

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية تستفيد من الإعفاءات الجمركية، وإجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال.

ولتوضيح مفهوم المناطق الحرة نأخذ تعريف Thierry Schowh-Pascal Lorot

إن المنطقة الحرة، هي مجال جغرافي محدود، أين الأنشطة الصناعية أو التجارية، تستفيد من نظام خاصة في مجال الضريبة والتي تكون مخفضة أو ملغاة، وفي الغالب تكون مخفضة من الناحية القانونية، هي مساحة أين البضائع المادية تدخل وتخزن بكل حرية، بشرط أن تكون موجهة للتصدير ... علما بأن بضائع المنطقة الحرة تخضع الرقابة والرسوم الجمركية في حال ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجدة فيه.

في العادة تتمركز هذه المناطق خارج الحيز العمراني للدولة، كما يوجه القسم الأكثر من إنتاج هذه المناطق إلى التصدير للخارج، إضافة إلى أن المستثمرين الأجانب في هذه المناطق لا يملكون الحق في تملكها وإنما فقط توجب لهم من طرف الدولة المضيفة والتي توفر نظام رقابة محكم على كافة الأنشطة المقامة في هذه المناطق لديها ضمان الحسن تنفيذ القانون، وتصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموما إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي:¹

¹ مفتاح صليحة نوعية، المؤسسات وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس-2019/2020 صفحة 15

أ- المناطق الحرة التجارية: وتأخذ بدورها ثلاثة أشكال هي الميناء الحر، المحلات الحرة، ومناطق التجارة الخارجية.

ب- المناطق الحرة الصناعية: وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المنطقة الحرة للصناعات التصديرية، والمنطقة الحرة للمؤسسات، أي منطقة الشغل.

ج- المناطق الحرة للخدمات: تضم هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المناطق الحرة المالية، التي تنقسم بدورها إلى مناطق بنكية، ومناطق حرة للتأمين والشكل الثاني هو المناطق الحرة الجبائية، أو ما يعرف بجنات الجبائية ¹.Paradis Fiscaux

3- الاستثمار المشترك:

في تلك الاستثمارات التي تتوزع فيها ملكية المشروع وإدارته بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني العام أو الخاص، ويفضل المستثمر الأجنبي توفر شركاء قادرين ماليا في الدولة المضيفة حتى لا يتحمل مخاطر استثمارية هائلة وحده دون غيره، كما يمكن القول بأن المشروعات المشتركة بين الشركات المحلية في الدول النامية والشركات الأجنبية أصبحت أداة واسعة الانتشار، فهي تقدم لكل شريك الفرصة للاستفادة من الميزات النسبية التي يمتلكها الطرف الآخر، وهذا فقد عمدت بعض الدول المضيفة على النص في قوانينها الداخلية على ضرورة مشاركة القطاع العام والخاص الوطنيين في رأس مال المشروع الأجنبي.

4- الشركات متعددة الجنسيات:

تعد هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعاً متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه، وتقومها

¹ المرجع السابق، 15

التكنولوجي والانتفاء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، وكذا زيادة درجة النوع والتكامل، كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم¹

5-عمليات التجميع:

هذا النوع من الاستثمار يحدث بين مستثمر أجنبي ومستثمر وطني عبر اتفاق يلتزم فيه الطرف الأجنبي بتقديم مكونات منتج معين لتجميعه في الدولة المضيفة للحصول على منتج نهائي، كما يلتزم كذلك الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بتصميم المصنع وكذلك عمليات التشغيل والتخزين والصيانة.

6-عمليات الاندماج والاستحواذ : يظهر هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم شركة أجنبية بشراء أسهم أو الشركة بأكملها في البلد المضيف، وهو ما ينتج عنه زوال الشركة التي تم تملكها وانتقال نشاطها وأصولها والتزاماتها للشركة المشتريه لقد أصبح هذا النوع من السمات البارزة للاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا مع توغل الشركات المتعددة الجنسيات واتساع نشاطها على الصعيد الدولي، حيث يتم الاندماج عبر تأسيس كيان اقتصادي جديد من خلال اتحاد شركتين أو أكثر عبر سيطرة الكيان الجديد على كل أصول الشركات المندمجة، ويحدث هذا النوع عادة بين شركات من نفس الحجم والقيمة الاقتصادية².

المطلب الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

1-النظرية الكلاسيكية: ما يميز تحليل الكلاسيكيين للاستثمار الأجنبي المباشر على جملة العوامل التي تستتبط من مبادئ الفكر الكلاسيكي وهي عدم وجود تدخل الدولة والمنافسة التامة في السوق وعدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال أو عناصر الإنتاج.

¹ هند سعد، يؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية تخصص علوم تجارية. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016/2017 صفحة 17
² بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة (1990، 2018)، الريشة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في العلوم الاقتصادية. جامعة الحاج لخضر - باتنة 1 - صفحة 22

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

من بين أصحاب هذا المبدأ "ريكاردو" الذي ينطلق تفسيره من: "إن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال ضعيفة، وهكذا وبفعل استمرارية هذه الحركة إلى أن تصل إلى حد حيث تصبح الإنتاجية الحدية من رأس المال متساوية في البلدان عندها تتوقف الحركة مما يسمح بظهور التفاوت الجديد في العوائد".

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

- تحويل الشركات متعددة الجنسيات أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

- إن بعض أهم انتاجات الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا يلائم متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.¹

2- نظرية عدم كمال الأسواق Théorie des marchés imparfaits

تم صياغتها من طرف الاقتصادي الكندي Stephane Hymer، في محاولة منه التفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عدم كمال الأسواق. تفترض هذه النظرية عدة افتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، فهي تفترض أولاً غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، لذلك فهي تفترض عدم قدرة شركات هذه الأخيرة الوطنية

¹ سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة حسب نموذج الجاذبية -مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، السنة 2015/2016، 2 صفحة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي، أو توافر الموارد المالية. فالشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية مقارنة بالشركات الوطنية، وبالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية.

المجالات الاستثمار المختلفة تلك الشركات التي تمتلك جوانب القوة لإقامة وتملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم، وتكون هذه المزايا عوضاً لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة استثمارها بالخارج.

وحسب نظرية عدم كمال الأسواق، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يعتمد على وجود العوامل التالية:

- تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا

- توافرها على المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية أكثر من مثيلاتها في الشركات الوطنية

- وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات ومنتجات الشركات الوطنية.¹

3- نظرية الحماية:

- يقصد بالحماية قيام شركات الاستثمار الأجنبي باستهداف و زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، وقيامها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح لخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها... لكن الواقع يثبت أن هناك ضوابط الحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي تمارسه هذه الشركات على

¹ - سي عفيف البشير، نفس المرجع السابق، صفحة 45.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

مستوى العالم تتضمنها موثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية، وبالتالي لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات الحماية براءات الاختراع في أي نشاط.

- تحد أيضا أن هذه النظرية تركز بصورة مباشرة على مواقع هذه الشركات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا، وبذلك فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للشركات.

4- النظرية النيوكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي والعالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها.

ومن ثم فالنظرية النيو كلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة الأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، حيث كان أولين (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أهم عنصر متحرك التصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع الاختلاف سعر الفائدة. وقد تم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على ماكدوجال (1960) وأيضا كيمب (1961-1964) حيث أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في نهاية البساطة هو ندرة رأس المال بالخارج ولهذا فإن إنتاج رأس المال (أيالعائد) سيكون مرتفع.

5- النظرية الانتقائية لجون دينتج:

تعد النظرية الانتقالية الجون دينتج نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة عرفت بنموذج

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

الملكية الموقع الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، حيث افترض "دينج" أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل هذه الشروط في الآتي:

1 - مزايا الملكية: تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل: التسويق التمويل المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج اقتصاديات الحجم الكبير.

2- مزايا الموقع: والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم كاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة وحوافز استثمار مختلفة.

3 - مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: حيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص الهدف من قيام الشركة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية التغلب على التدخل الحكومي، الخفيض تكلفة المعاملات التحكم في منافذ البيع تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية الخ.¹

6-نظرية دورة حياة المنتج

ظهرت هذه النظرية على يد ريموند فرنون (Vernon Raymond) سنة 1966، والذي أعطى أول تفسير التشقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية العاملة في مجال الصناعات التحويلية للاستثمار في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يرى صاحب النظرية أن هناك أربع مراحل الدورة حياة المنتجات في الابتكار، التوسع النضج، والانخفاض:

1 -مرحلة الابتكار: في هذه المرحلة يطرح المنتج في السوق من طرف الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المحترمة، ونظرا لشروط الابتكار في تمتع بها الشركات الأمريكية من قدرات

¹خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)مذكورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-صفحة 20

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تكنولوجية وتسويقية ويد عاملة مؤهلة وقدرة على تغطية نفقات البحث والتطوير تقوم هذه الشركات بطرح وبيع ملحات جديدة في السوق الأمريكية وتصدير كمية قليلة إلى الدول المتقدمة الأخرى التي لم تستطع شركاتها بعد إنتاج نفس المنتجات بسبب التباين التكنولوجي.

2 -مرحلة التوسع الحقيقي: في هذه المرحلة تسعى الشركات الأمريكية المخترعة إلى تعظيم أرباحها في أسرع وقت ممكن من خلال توسيع عمليات التصدير الأسواق الدول المتقدمة الأخرى وأسواق بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع، كل هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة وتقليل التكاليف والتحكم في الأسعار التي تسمح لها بتغطية نفقات التسويق من جهة ثانية.

3 -مرحلة النصح: في هذه المرحلة تستطيع الدول المتقدمة الأخرى امتلاك التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج ما يجعلها قادرة على إنتاج المنتج عليها والتوقف عن استيراده من الدول المحترمة إلا أن صادرات هذه الأخيرة تعرف نوعا من الاستقرار قيمة الزيادة الطلب على المنتج من طرف الدول النامية ذات الدخل المتوسط.

4-مرحلة شيوع التكنولوجيا: إن قيام كل من الدول المتقدمة والدول المحترمة بتصدير المنتج إلى الدول النامية يؤدي إلى امتداد حدة المنافسة بينهما، وفي ظل توفر عناصر الإنتاج تكاليف محفظة في الدول النامية مقارنة مع باقي الدول التدافع الشركات في الدول المحترمة إلى توطين إنتاجها في الدول الثانية عن طريق الاستثمار المباشر أو منح التراخيص أو قوها، ما الفعل الدول النامية قادرة على إنتاج المنتج بأسعار منخفضة وتصديره إلى كل من الدول المتقدمة والدول المحترمة.

وبالرغم من أن نظريا دورة حياة المنتج لريموند فرنون قد قدمت تفسير ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار عامل المكان والزمان والتأمين التكنولوجي الأسباب قيام التبادل الدولي والاستثمار الأجنبي، إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إليه¹

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار

عرف مناخ الاستثمار على أنه يشمل البيئة العامة لدولة ما بأنه (مجمّل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية. وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية. ويكون تأثيرها سلبيا أو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية) كما يعرف بأنه " مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.²

الفرع الثاني: عناصر مناخ الاستثمار

المناخ الاستثمار المجموعة من العناصر والتي يمكن إيضاحها فيما يلي:

-التكاليف:

قرار الاستثمار هو في نهاية الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر بقدر كبير على عناصر المتكلفة داخل مشروعه، فهو باختيار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة

¹ جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو) 1، المطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم اقتصادية، محمد خضر - مسكرة- صفحة 6.

² د. رجاء عبد الله عيسى السالم، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة 2010.1990. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13 العدد 3 لسنة 2011، صفحة 57

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

اللازمة للإنتاجية وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان، وهو يختار أجهزته الإدارية والعمالية ويوفر تم التأهيل المناسب والحوافز اللازمة، وهو يضع النظم المحاسبية وأساليب الإنتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التوزيع والانتشار وهذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه، ولكن المشروع ليس كيانا مكتملا بداله بل إنه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فالمشروع العمل على العديد من الخدمات كالكهرباء والمياه والاتصالات ونقل وغيرها من الوسط المحيط به والمشكلة هنا ليست فقط في توفرها بأسعار معقولة وإنما أيضا في ضرورة انتظامها واستقرار توريدها، والمشروع يتعامل كذلك مع الجهات الحكومية من ضرائب وجمارك وإدارات رقابة وإشراف، ولكل ذلك فإن تكلفة الإنتاج لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع بل تتوقف إلى حد بعيد، على الوسط الذي يعمل فيه، وتتعدد الحالات التي يتمكن أن ترفع من تكلفة المشروع هذه الاختبارات الخارجة عن المشروع نفسه، ولكن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر على تأثرها بعاصم البنية الأساسية المادية أو البشرية أو المؤسسية

-المخاطرة:

ما كانت قرارات الاستثمار تستشرف دائما المستقبل، فإن تقديرات المؤسسات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للمؤسسات جزءا عاديا من الاستثمار، ويبغي عليها أن تتحمله بما في ذلك غموض الانتخابات من جانب العملاء والمنافسين بيد أن الحكومات يجب أن تلعب دورا هاما في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة بما في ذلك حماية حقوق الملكية فعوض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، واللوائح التنظيمية العشوائية أمور يمكن أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرض وتضييع الجواهر الدافعة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.

-العوائق أمام المنافسة:

تفضل المؤسسات عادة عدم الدخول في سياقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض المؤسسات التي تحرم مؤسسات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز المؤسسات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجية، والتي تعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق النمو القابل للاستمرار، وتنتج بعض العوائق من سمات طبيعية، مثل اعتبارات المسافة، ووفرت الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول المؤسسات إلى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على عوائق وذلك عن طريق تنظيمها الدخول المؤسسات إلى السوق والخروج منه، وكذلك من خلال موقفها من السلوكيات المناولة للمنافسة ومن الاقتصاد غير الرسمي.¹

المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن تسهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق مزايا متعددة وتختلف هذه المزايا في حالة الدولة المضيفة أو المستثمر الأجنبي:

1- بالنسبة للدولة المضيفة:

تهدف من استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق المزايا التالية:

-تعويض النقص في الاستثمارات المحلية عن طريق التدفقات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة استثمار أرباحه.

¹ هشام طلحي، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة صفحة 114-115

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تدفقات رؤوس الأموال الواردة، وزيادة الصادرات من المشروعات الأجنبية المقامة.

- تقليص حجم البطالة من خلال فرص العمل التي يتيحها، ويتوقف ذلك على ممارسات الشركات المستثمرة والبيئة التي تعمل فيها، بالإضافة إلى مستوى ومهارة قوة العمل في الدولة المضيفة، كما يعمل على تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل في زيادة أجورهم وقدراتهم الإنتاجية.

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسية، والتي تشمل على التكنولوجيا ورأس المال، والمهارات الإدارية، كما تعتبر قناة يتم من خلالها تسويق المنتجات دولياً

- ارتفاع إنتاجية الاقتصاد الوطني نتيجة محاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الأجنبية، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

- بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب ذلك من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار، وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

كما تسعى الدول المضيفة من وراء استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة حصة الإيرادات العامة عن طريق الضرائب التي يتم تحصيلها من نشاط هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى علاج العديد من الظواهر السلبية كهجرة الأدمغة ورؤوس الأموال المحلية، فوجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى زيادة طلب الكوادر وأصحاب الكفاءات، بالإضافة إلى المستثمرين المحليين لإقامة مشاريع مشتركة، ومن ثم إبقاء هذه العوامل الإنتاجية وتوظيفها محلياً.

2 - بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر نشاطاً للتوسع في أسواق جديدة، والانتقال إلى بيئة الأعمال الدولية، وبالتالي تتحول الشركات المستثمرة إلى شركات متعددة الجنسيات، وهذا ما يتيح لها العديد من المزايا، أن

المستثمر الأجنبي يسعى إلى الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة في الدول المضيفة، ومن توافر المواد الخام، ومن التسهيلات والمزايا الضريبية، كما يستفيد من انخفاض المنافسة في أسواقها مما يسمح له باستخدام تكنولوجيا متقدمة غير مكلفة، وتوسيع أنشطته لاختراق أسواق جديدة، وبالتالي زيادة مبيعاته وتعظيم أرباحه.

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الإيجابيات السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه ينطوي على عدد من السلبيات، منها:

1- بالنسبة للدول المضيفة:

- قد لا تسهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة ملموسة في توفير فرص العمل، لأنها في الغالب عبارة عن شراء لشركات موجودة، هذه العملية وإن كانت تسهم في زيادة فعالية هذه المؤسسات فإنها تؤدي في الغالب إلى تسريح العمال خاصة عندما تستخدم أساليب الإنتاج المتطورة، كما تؤدي إلى إغلاق مؤسسات محلية أخرى تنشط في نفس المجال بفعل المنافسة غير المتكافئة، مما يؤدي إلى تعميق أزمة البطالة.

قد لا توفر الفرص الكافية لتطوير مهارات وخبرات عمالة الدول المضيفة نتيجة تقديمها لأساليب إدارية وتنظيمية متطورة لا تراعي ظروف البيئة المحلية.

2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- في الاستثمار المشترك، قد يسعى الطرف المضيف إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع، مما يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتناقض مع أهداف المستثمر الأجنبي في الاستقرار.¹
- في الاستثمار المشترك، عندما يكون الطرف الوطني حكومة، يمكن أن تضع شروطا صارمة على التوظيف، والتصدير، وتحويل الأرباح.

¹ الأستاذ عميروش محند شلغوم، نفس المرجع السابق، صفحة 58 - 60

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

- انخفاض القدرات المالية والفنية للمستثمر الوطني، قد تؤثر سلباً على فعالية المشاريع المشتركة.
- احتمال التعارض في المصالح بين الطرف الوطني والمحلي، وفي قرارات التسيير والإدارة.
- تنطوي الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي على عدد من الأخطار غير التجارية كالتأميم، والمصادرة، والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والحروب الأهلية.

وتتأكد هذه المخاطر في كون مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تتطلب وقتاً طويلاً لتغطية التكاليف وتحقيق الأرباح، لذلك فالمستثمر الأجنبي يكون عرضة لكل التغيرات المفاجئة التي قد تحدث في مناخ الاستثمار في الدول المضيفة سواء الاقتصادية الاجتماعية السياسية، القانونية والتنظيمية.¹

¹ الأستاذ عميروش محند شلغوم، نفس المرجع السابق، صفحة 60

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية التي تسعى الدول النامية من أجل رفع معادلتها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة الباحثين الاقتصاديين في دراستهم من أجل إيجاد العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية وفي هذا البحث نحاول تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي وعناصر الاختلاف بين النمو والتنمية

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي وأهميته

الفرع الأول: مفهومه

لقد تعددت تعريفات النمو الاقتصادي من الباحثين الاقتصاديين ونذكر أهمها

تعريف 01: النمو الاقتصادي هو عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة

تعريف 02: هو عملية التفاعل القوى الذي يحدث في بيئة معينة في فترة زمنية معينة متضمنا تغيرات شتى في هذه البيئة وفي الظروف البيئية المحيطة بها (الإنسان، رأس المال، مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى). وستؤدى هذه التغيرات الثورية أو الجذرية إلى زيادة في الناتج القومي الذي يعتبر في حد ذاته تغيرا طويلا الأمد¹

تعريف 03: النمو الاقتصادي وهي قدرة المجتمع في تحقيق زيادات في الإنتاج تفوق الزيادة في السكان وهذه المشكلة تسمى (رفع مستوى المعيشة) وهي تحسب بالمعادلة التالية (معدل الناتج القومي من السلع والخدمات. معدل الزيادة السكانية)².

¹ د. فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة منظور إسلامي، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، مصر، سنة 2008، ص 64

² د. منال السعدى، احمد عبد الوهاب، عمرو رأفت، الاستثمار والتمويل، منشأ المعارف دار النشر والتوزيع، مصر، سنة 2015، ص 20-21

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

ومن التعاريف السابقة نستنتج ان تعريف النمو الاقتصادي هو عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي وزيادة تراكمية مستمرة خلال فترة زمنية معينة بحيث تكون هذي زيادة أكبر من معدل النمو السكاني.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

تتعدد أنواع النمو الاقتصادي ونذكر منها:

أ- النمو الطبيعي:

وهو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية ومسارات تاريخية وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي، وتتمثل هذه العمليات الموضوعية فيمايلي:

التقسيم الاجتماعي للعمل بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة اليدوية، فالصناعة الآلية الكبرى. تراكم رأس المال الذي كان في البداية مركزا على خدمة التجارة الخارجية، ثم تحوله لاحقا إلى الصناعة. سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية، ليس فقط لإشباع الحاجات الشخصية، بل من أجل المبادلة في السوق، ومن خلال المداخل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك. سيادة السوق، حيث يصبح لكل ناتج سوق فيه عرض وطلب، وهذا تمهيدا لقيام سوق وطني واسع.

ب- النمو الطارئ أو العابرة:

وهو النمو الذي يأتي نتيجة عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لكنه يفتقد الصفة المدعومة، إذ أنه يختلف لمجرد اختفاء العوامل المسببة له ويسود هذا النوع خاصة في الدول النامية، حيث ينشأ نتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مقارنة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها، ويحصل

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

هذا كون النمو يحدث في ظل بنية اجتماعية واقتصادية جامدة، فيجعله ذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعدل، أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية¹.

ت- النمو الاقتصادي المخطط:

وهو ذلك النمو الذي يكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة الموارد ومتطلبات المجتمع، ونجاح هذا النوع من النمو يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين، وواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات، ويعتبر نهج التخطيط الاقتصادي أداة فعالة وكفؤة تمكن الدول من تحقيق التنمية، حيث أن التخطيط يعد الوسيلة التي يتم من خلالها توفير الموارد وتجميعها بأكبر قدر ممكن، وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة في تخصيص هذه الموارد، بحيث توجه نحو المجالات التي تفوق غيرها في تحقيق التنمية².

ث- النمو المتوازن:

هو نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة نماء متساويا ومتناسقا بحيث يتحقق بمجموعه نموا منتظما وسليما ومتكاملا يسهل نقل الاقتصاد القومي إلى مرحلة متقدمة من النمو ومن أهم رواده شومبيتر وتيركسهاوثر ولويس ورودان وكينز وروانجر.

ج- النمو غير المتوازن:

هو نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة نموا مترابطا ولكن غير متساويا ومتماثل بشرط أن لا يذهب أحد القطاعات الاقتصادية أو أحد فروع الإنتاج بعيدا جدا عن خط النمو العام للاقتصاد الوطني كما يراها هيرشمان

¹لوح حكيم، دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر 1990-2013،

مذكورة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم 2016، ص87

²حسيب سهيلة، دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020، ص97-98

ح- النمو القاسي:

هو النمو الذي يجسد حالة إفادة شريحة الأغنياء والرأسماليين من عوائد النمو، ويقع الملايين من أفراد المجتمع عند المستويات المتدنية للمعيشة والفقر المدقع مثل البرازيل والمكسيك.

خ- النمو الخانق:

هو النمو الذي لا يصاحبه توسع في المناخ الديمقراطي وتمكين المرأة، وهذا النوع من النمو الاقتصادي ساد العديد من الدول التي تقدمت في الجانب الاقتصادي، لكن أنظمتها السياسية اتسمت بالقمع والاضطهاد وكم أصوات الداعية لمزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل تشيلي وجنوب إفريقيا¹

الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر متلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي:

العمالة Employment

رأس المال Capital

الموارد الطبيعية Natural resources

الإدارة والتنظيم Administration and Management

التكنولوجيا Technology

العمالة: إن الكفاءة والخبرة شرطان لا بد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفؤة غير الماهرة أي التي لا

1 منصورى حاج موسى، كفاءة الأسواق المالية في دعم النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لدول عربية مختارة خلال الفترة 2010-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص 48-49

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

قدرة لها على التعامل مع ماكينة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحاً في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصاً الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.

رأس المال: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، أن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني منقلة رؤوس الأموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك **الموارد الطبيعية:** ويعد هذا العنصر مساعداً فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.

الإدارة والتنظيم يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليده وأعراف ومعتقدات المجتمع. **التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فعناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات¹.

¹ د. محمود علي الشراوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 47-48

المطلب الثاني: نظريات مفسرة للنمو الاقتصادي

1) النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.

- الربح هو الحافز على الاستثمار كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

- ميل الأرباح للتراجع وذلك نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

- حالة السكون اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية العملية التراكم

الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي، وتقوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص العلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

2) النظرية النيو كلاسيكية في النمو:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

ظهر الفكر النيو كلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصاديها: ألفريد مارشال فيسكل وكلاارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيو كلاسيك تتمثل في:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفورات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.¹
- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).
- بالنسبة لعنصر العمل يجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيو كلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيو كلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلاً آلياً ميكانيكياً.
- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائماً على التحديد والابتكار.
- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي -وصف مارشال -لا يتحقق فجأة، إنما تدريجياً، وقد استعان النيو كلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في

¹المرجع السابق 12

المحال القصير؛ حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزء منكل ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، ويتأثر متبادل مع غيره من المشاريع.

- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

(3) النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (١٩٣٩ - ١٩٣٢-)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك. وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو، وهي:

أ- معدل النمو الفعلي Actual rate of growth، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلبالدخل.

ب- معدل النمو المرغوب Warranted rate of growth، وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.¹

ت- معدل النمو الطبيعي (GN)، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي - حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه - فإن البطالة ستزيد؛ حيث إنكلاً من المعدل الفعلي

¹ المرجع السابق 13

والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس رأي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.¹

4) نظرية النمو الحديثة The new Growth Theory

إن الوهم الذي غلف النماذج النيو كلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع ازدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول. لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام على العكس من النظرية النيو كلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيو كلاسيكية لـ (سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناء عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا²

¹ المرجع السابق 14

² جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الالوكة، العراق، 2015، ص 65-66

المطلب الثالث: الفرق بين النمو والتنمية

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي national income إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة ألا تتخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية. إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية، بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنية الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

ولغرض وصف المستوى الإنمائي الذي ارتقاه اقتصاد ما تستخدم عبارات خطة Long الأجل الطويل Real national income الدخل القومي الحقيقي Processterm، فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنية الاقتصادية ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية Productivity per capital بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح. لا شك في أن هذه العملية شاقة لدرجة الخطورة فليس من السهل أحداث هكزات تغيير فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالباً ما تكون سنة) مقيساً بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياساً للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم. كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

بالأجل الطويل لذا يجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن يقاس ببضع سنين بل يجب أن يدوم لخمس عشرة عاماً في الأقل، والحقيقة إن الاستمرار بالتنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة لكن الأسرع في التنمية يعد الأهم بالنسبة للبلدان الفقيرة.¹

الفرق بين النمو والتنمية²

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ قرارات من شأنها أحداث تغير هيكل للمجتمع	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده .
يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
لا يهتمهم مصدر زيادة الدخل القومي.	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنوعه

المصدر: من اعداد الطلبة بالإعتماد، جلال خشيب

¹ د. محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق، 46-47

² جلال خشيب، مرجع سابق، ص 8

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

قام العديد من الطلبة والباحثين خلال السنوات السابقة بدراسات نظرية وتطبيقية حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى بعض الدراسات العربية والأجنبية

وسرد النتائج والأهداف المتحصل عليها، ومقارنتها بدراسة الحالية. المطلب الأول الدراسات العربية وفي المطلب الثاني الدراسات الأجنبية، وفي المطلب الثالث ملخص الدراسات السابقة والحالية ومساهمة البحث،

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات العربية

(1) دراسة : هند سعدي أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية (دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014) اطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم تجارية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2016

تهدف دراسة لقياس اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال فترة 1980-2014 وذلك باستخدام بيانات البانل وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية : أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا ايجابيا ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية المنتجة للنفط هو أثر ايجابي ضعيف لكنه أكبر من أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية الغير منتجة للنفط، مما يدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو الاقتصاديات العربية النفطية

(2) دراسة ل: بشير هارون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة (1990 - 2018 الريشة) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر - باتنة 1 - 2021-

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وسنغافورة خلال الفترة الزمنية الممتدة من (1990-2018)، وهذا من خلال الاعتماد على نموذج حيث الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model

وكانت النتائج كالتالي: توصلت الدراسة إلى أنه في حالة الاقتصاد الجزائري وفي الفترة قصيرة الأجل تبلغ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر 0.013% في الناتج المحلي الإجمالي، أما خلال الفترة طويلة الأجل فقد أظهرت وجود أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي قدره 0.025%، بينما في حالة الاقتصاد السنغافوري أظهرت الدراسة وجود أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي قدره 0.342%، ونفس الأمر للفترة طويل الأجل التي بينت وجود أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي قيمته 0.199%

(3) دراسة ل: خيالي خيرة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000 - 2012) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح - ورقلة 2015

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية بالتطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012 باعتبار أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا تدريجيا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بعد غياب شبه تام للاستثمارات الأجنبية خلال فترة التسعينات وتوصلت نتائج دراسة إلى : أن ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر الأمر الذي قلل من أهميتها في تكوين الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات تقلل من مساهمة الاستثمار الأجنبي مباشر في تحسين المدفوعات .

(4) دراسة ل: الوليد قسوم ميسا تأثير ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي جامعة

محمد خيضر - بسكرة

تهدف دراسة إلى معرفة أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا التشخيص أداء الاقتصاد الجزائري والبحث عن سبل تنويع مصادر، وقد تم استخدام أسلوب المساحة القياسية بالاعتماد على منهجية نماذج الانحدار الثاني للفجوات الزمنية المبطئة الموزعة (ARDL) وذلك لتحديد أهم مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى استجابته للمتغيرات الحاصلة فيها، كما اعتمدنا على أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات التحديد القطاعات الرائدة لسنة 2014 والتي لها القدرة على تعميق درجة التشابك الاقتصادي في الجزائر، وذلك لتتحد كأقطاب نمو تعطي لها الأولوية في الخطط التنموية، وقد أظهرت النتائج الحصول على ثلاث قطاعات والدة لها القدرة على رفع درجة التشابك الأمامي والخلفي، يتصدرها قطاع صناعة الخشب والورق والفلين ثم يليه قطاع المناجم والمقالع لم قطاع المياه والطاقة، أما النمذجة القياسية فقد توصلنا من خلالها إلى ثلاثة نماذج مقبولة، وباستثناء استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في مؤشر الرعاية عند الولادة أظهرت باقي النتائج عدم استجابته للتغيرات في كل من الاتفاق على التعليم الصحية ممثلة بمؤشر العمر المتوقع . وإجمالي تراكم رأس المال الثابت الحقيقي للصناعات التحويلية (حسب نموذج أول وعدم استجابته للتغيرات الحاصلة فيجمالي عدد العمال وإجمالي تراكم رأس المال الثابت الحقيقي ومعدل الانفتاح التجاري على الخارج (حسب نموذج ثاني) وعدم استجابته للمتغيرات الحاصلة في عدد العمال وإجمالي تراكم رأس المال الثابت الحقيقي ومعدل الصادرات إلىجمالي الناتج المحلي ومعدل الواردات إلىجمالي الناتج المحلي (حسب نموذج ثالث).

(5) دراسة : هشام طلحي انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1990-1990)

(2019) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية جامعة محمد

خضر - بسكرة 2021

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة 1990-2019 وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الفترات الإبطاء الموزعة لغير الخطي (NARDL) والذي طوره Shinet al في عام 2014 وتوصلت دراسة إلى النتائج التالية تقدير الأجل الطويل، وبالنسبة الحالة الجزائر، تأثرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بكل من الصدمات المالية في فعالية النظام البنكي والنمو الاقتصادي وأسعار الصرف الرسمية، الصدمات الموجبة في فعالية النظام البنكي، حجم الاستثمار المحلي الإنفاق الحكومي درجة الانفتاح التجاري ومعدلات التضخم، ومنه كانت هذه المؤشرات هي المحددات الأساسية للتدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة. أما بالنسبة الحالة المغرب، فقد أثرت الصدمات السالبة في أسعار الصرف الرسمية وفعالية النظام البنكي الصدمات الموجبة في النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي وحجم الاستثمار المحلي على التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، وبالتالي حددت هذه المؤشرات بشكل أساسي التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المغرب كما توصلت الدراسة أيضا إلى عدم التماثل Asymmetry في تأثير الصدمات السالبة والموجبة في مؤشرات فعالية النظام البنكي، النمو الاقتصادي وأسعار الصرف الرسمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كل من الجزائر والمغرب خلال فترة الدراسة.

(6) دراسة : سعدية هلال حسن التميمي تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق أطروحة قدمتها إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية 2015

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تهدف دراسة الى تبرز أهمية البيئة الاستثمارية كواحدة من الموضوعات الاقتصادية الاستراتيجية المهمة بعدها الحاضنة التي ينمو ويتطور فيها الاستثمار والاقتصاد عموما وعليه أولت العديد من الدول النامية أهمية خاصة لتحسينها بوسائل عدت من خلال تعديل قوانين الاستثمار وعبر ما تقدمه من حوافز وتسهيلات وضمانات. ومن أساليب جمع بيانات

تحليل البيانات: تم تحليل بيانات مؤشرات البيئة الاستثمارية والنمو الاقتصادي في الدول العربية.

دراسة الحالة: تم إجراء دراسة حالة لكل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والعراق.

نتائج دراسة:

الإمارات العربية المتحدة: نجحت في تهيئة بيئة استثمارية جيدة، مما أدى إلى تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

المملكة العربية السعودية: كان تأثير البيئة الاستثمارية على النمو الاقتصادي متوسطاً.

جمهورية مصر العربية: كان تأثير البيئة الاستثمارية على النمو الاقتصادي ضعيفاً.

العراق: حظي بمواقع متأخرة في المؤشرات الدولية، مما أدى إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي

دراسة ل: عبد الحفيظ محمد الصغير قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ليبيا

خلال (1990-2009) رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس 2015

تهدف دراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990-

2009). المنهج الوصفي التحليلي: عرض تفصيلي للإطار النظري لدراسة الأدب الاقتصادي للاستثمار

الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا بالاعتماد

على بيانات من UNCTAD والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. القياس

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

الاقتصادي: صياغة نموذج قياسي مكون من دالة واحدة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي.

نتائج دراسة:

مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي في ليبيا لا تزال في بداية مراحلها. تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يعتمد بصفة أساسية ودائمة على الموارد الخارجية. يجب وضع سياسة اقتصادية كلية متناسقة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز الثقة في المناخ الاستثماري.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

1) دراسة ل: نورية عبد محمد أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه مقدمة الى (St. Clements University) مجلس جامعة سانت كليمنتس وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات 2012.

تهدف هذه الدراسة على تحليل دور الاستثمار الأجنبي وأثره في الاستثمار المحلي في ظل بروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال، ولم يعد للاستثمار جنسية بفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية، لذا بدأت البلدان النامية ومنها دول الخليج العربي تعمل جاهدة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب.

وتوصلت دراسة إلى النتائج التالية من خلال المؤشرات الاقتصادية الرئيسية يكون واقع الدول الخليجية الاقتصادية يشهد تحسناً كبيراً بسبب ارتفاع أسعار النفط والذي يحقق زيادة كبيرة بالدخل للنتائج المحلي

الإجمالي بينما يعكس واقع التطور والتكنولوجيا السائد في هذه الدول نمو مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر أن مستقبل الاستثمار المحلي في دول الخليج يتحدد بعدة عوامل أبرزها الاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار الأجنبي وغيرها)، لذا فن عملية التنبؤ بهذه العوامل ستساعد على التخطيط السليم لأهم الاستراتيجيات المستقبلية المتوقعة

(2) دراسة Khadaroo، لاستثمار الأجنبي المباشر والنمو: أدلة جديدة من الاستثمار الأجنبي

المباشر دول الصحراء الإفريقية مدرسة السياسة العامة والإدارة الجامعة التكنولوجية، موريشيوس

Aux-Sables Reduit-Pointes

تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. مقارنة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر مع أنواع أخرى من رأس المال مثل الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار العام

استخدام دالة إنتاج Cobb-Douglas الموسعة.

تقسيم الاستثمار إلى أنواع مختلفة:

الاستثمار المحلي الخاص.

الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار العام.

استخدام تقديرات بيانات اللوحة الثابتة والديناميكية

الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر مهم في تفسير الأداء الاقتصادي لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أقل من تأثير أنواع أخرى من رأس المال. وجود

ترابط داخلي مهم في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

3) Nilofer and Qayyum ،AbdulImpact of Foreign Direct Investment on Growth in Pakistan : The ARDL Approach. Pakistan Institute of DevelopmentEconomics (PIDE).2018 ،

لاستثمار هو المكونات الحيوية للنمو في الاقتصاد. يساهم الادخار في الاستثمار الذي يساهم في تكوين رأس المال المادي والبشري وكلاهما يعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الأنواع الثلاثة للاستثمار، أي الاستثمار العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في نمو الاقتصاد الباكستاني مع التركيز بشكل خاص على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الناتج المحلي الإجمالي لباكستان. تم استخدام تحليل التكامل المشترك لبيانات السلاسل الزمنية لتحليل النموذج. تم استخدام نهج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والإنفاق الحكومي لباكستان باستخدام البيانات (1970-2015). وتشير النتائج إلى أنه في حين أن الاستثمار العام والخاص ومعدل الإقراض لهما تأثير إيجابي على النمو، فإن الاستهلاك العام والاستثمار الأجنبي المباشر يؤديان إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما ينبغي تعزيز ثقة المستثمرين من خلال تحسين القانون والنظام والوضع الأمني في البلاد وإدخال سياسات تصديقية للاستثمار لزيادة الاستفادة من التأثير الإيجابي للاستثمار على النمو.

4) VlatkaBilas.FDI AND ECONOMIC GROWTH IN EU13 COUNTRIES : COINTEGRATION AND CAUSALITY TESTS.2020

تهدف الدراسة إلى ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها شرط أساسي لاكتساب القدرة التنافسية والحفاظ عليها. الهدف البحثي من هذه الدراسة هو دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء "الجديدة" في الاتحاد الأوروبي باستخدام جذر الوحدة المختلفة، والتكامل المشترك، فضلاً عن اختبارات السببية. تستخدم الورقة بيانات سنوية للاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي من عام 2002 إلى عام 2018 لأحدث 13 عضواً في الاتحاد الأوروبي

(EU13): بلغاريا وكرواتيا وقبرص وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا. وجد نموذج (PMG) ARDL المقدر للوحة دليلاً على وجود توازن طويل المدى بين سلسلة LogGDP و LogFDI و LogFDIP، مع معدل تعديل يعود إلى التوازن بين 3.27% و 20.67%. في حالة سلسلة Log DI، تكون المعاملات طويلة المدى ذات دلالة إحصائية عالية في جميع النماذج الأربعة، وتتراوح بين 0.0828 و 0.3019. تشير هذه المعاملات إلى أن زيادة بنسبة 1% في LogFDI تزيد من LogGDP بين 0.0828% و 0.3019%. أشارت نتائج اختبار السببية الذي أجرته لجنة دوميتريسكو-هورلين إلى أن العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ليست سوى علاقة غير مباشرة. وأخيراً، لم تظهر سوى أدلة ضعيفة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير كبير إحصائياً على الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة عشر على مدار العام. الفترة 2002-2018. ويساهم تقرير النتائج هذا في الأدبيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وتحديداً فيما يتعلق بالفهم الحالي للعلاقة بين هذين العاملين.

5) Ronald K. S. Wakyereza. The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Employment and Poverty Reduction in Uganda. Master of Business (International Trade) Victoria University, Melbourne Australia. A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy

الهدف الشامل لهذه الدراسة هو قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتوظيف والحد من الفقر في أوغندا. تبدأ الدراسة بتقديم مقدمة موجزة عن اقتصاد أوغندا وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الخلفية السياسية والإدارية. يصنف اقتصاد أوغندا على أنه من البلدان الأقل نمواً والمتقلبة بالديون. أشارت الدراسة أولاً إلى أن النمو الاقتصادي والتوظيف والفقر هي أمور

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

متعددة الأبعاد. ثانيًا، تم تحديد السياحة باعتبارها أكبر مصدر للنقد الأجنبي لأوغندا، ولتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والحد من الفقر، أدخلت حكومة أوغندا سياسات مالية ونقدية وتجارية شملت: الانفتاح والإنسانية. تنمية رأس المال والسيطرة على التضخم. وبعد الإصلاحات، تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفق لرأس المال الأجنبي يتغلب على مشكلة الحد من رأس المال الخاص في البلاد. وبالنظر إلى هذه الملاحظات، تقيس هذه الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في أوغندا وفرص العمل والحد من الفقر. تغطي هذه الدراسة فترة العينة 1985-2014 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية.

ولتحقيق هذه الغاية قامت الدراسة بجمع المتغيرات التابعة وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها. المتغيرات التفسيرية كشركة رائدة في التحليل الاقتصادي في سياق أوغندا وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر :

النمو الاقتصادي: مساهمته إيجابية على المدى الطويل .مساهمته سلبية على المدى القصير .فرص العمل: مساهمته إيجابية .الحد من الفقر :مساهمته إيجابية .

تأثير السياحة: النمو الاقتصادي :مساهمته سلبية على المدى القصير .مساهمته إيجابية ضئيلة على المدى الطويل .

فرص العمل: مساهمته إيجابية .الحد من الفقر :مساهمته إيجابية

تأثير الموارد المحلية :النمو الاقتصادي :توظيف القوى العاملة له أكبر تأثير إيجابي.

الحد من الفقر:توظيف القوى العاملة أكبر تأثير إيجابي.

المطلب الثاني: نتائج الدراسات السابقة الدراسات العربية والدراسات الأجنبية

دراسة	موضوعها	البلد	أسلوب معالجة	الهدف	النتائج
-------	---------	-------	--------------	-------	---------

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

العربية					
1	أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو في البلدان العربية 1980-2014	الجزائر	بيانات بانل	قياس أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية	أن الاستثمارات الأجنبية لها تأثيرا إيجابيا ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية
2	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة	الجزائر	ARDL	لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة	أن في حالة فترة قصير الأجل أثر إيجابي وخلال فترة طويلة الأجل وجود أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي وفي حالة الاقتصاد السنغافوري أثر إيجابيا على الفترة طویل وقصير الأجل
3	دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو	الجزائر	ARDL	تحليل دور	ضعف حجم

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

الاستثمار في الجزائر الذي قلل من أهمية تكوين ناتج محلي خام	الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي			الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى الجزائر (2000، 2012)	
الحصول على ثلاث قطاعات والدة لها القدرة على التشابك الأمامي والخلفي: القطاع الصناعة - قطاع المناجم. قطاع المياه والطاقة	معرفة أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي	ARDL	الجزائر	أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر 1993	4
تأثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر من خلال الصدمات المالية وأسعار الصرف الرسمية موجبة والعكس في حالة المغرب	تحديد أهم المؤشرات الاقتصاد الكلية الأساسية التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	NARDL	الجزائر والمغرب	انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات -الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الجزائر والمغرب (1990، 2019)	5

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

6	تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي 2015 العراق والدول المشاركة إليها	العراق والدول المختارة	ARDL	إبراز أهمية البيئة الاستثمارية كواحدة من الموضوعات الاقتصادية الاستراتيجية	مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي وتمويل التنمية الاقتصادية
7	FDI أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي (1992، 2010) St. Clements University	بعض دول الخليج العربي		تحليل دور الاستثمار الأجنبي وأثره في الاستثمار المحلي في بروز أفكار العولمة	من خلال المؤشرات الاقتصادية الرئيسية يشهد واقع الاستثمار الأجنبي في الدول الخليج العربي تحسناً كبيراً بسبب ارتفاع أسعار النفط
8	الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو: أدلة	فرنسا		تحليل تأثير	من خلال استخدام

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

جديدة من الاستثمار الأجنبي دراسة المباشر Khadaroo				الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول جنوب إفريقيا	تقديرات بيانات اللوحة الثابتة والديناميكية
9 تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على Nilofer and Qayyum, AbdullImpact of Foreign Direct Investment on Growth in Pakistan: The ARDL Approach. Pakistan Institute of DevelopmentEconomics (PIDE).2018	باكستان	ARDL	تحديد دور الأنواع الثلاثة الاستثمار الاستثمار العام والخاص والأجنبي	في حيث الاستثمار العام والخاص ومعدل الإقراض لهما تأثير إيجابي على النمو يؤديان إلى تباطئ نمو الناتج المحلي الإجمالي	
10 الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي VlatkaBilas.FDI AND ECONOMIC GROWTH IN EU13 COUNTRIES: COINTEGRATION AND CAUSALITY TESTS.2020	دول الاتحاد الأوروبي 13	ARDL	تهدف دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي	لم تظهر سوى أدلة ضعيفة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي	

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

					في البلدان الأعضاء الجديدة
11	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للحد من الفقر Ronald K. S. Wakyereza. The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Employment and Poverty Reduction in Uganda. Master of Business (International Trade) Victoria University, Melbourne Australia. A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy	أوغندا	السلاسل الزمنية	قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للحد من الفقر	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي: مساهمة إيجابية على المدى الطويل

المطلب الثالث: أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة:

- من ناحية الفترة الزمنية: تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة من حيث المدة، كنا سنحاول توسيع

الدراسة إلى سنة 2023 ولكن الإحصائيات غير متوفرة لقد اكتفينا فقط بإحصائيات 2022.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

_من ناحية المنهج: تنوعت الدراسات السابقة في المنهج المتبع بين التحليل والوصف، ولقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي.

_من ناحية أداة الدراسة: أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي اتبعت اختبار (ARDL).

_من ناحية الأهداف والنتائج:

1_من حيث الأهداف: تهدف هذه الدراسات لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

2_من حيث النتائج: توصلت معظم نتائج أن هناك تأثير ضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في بعض الدول التي تعتمد على بديل واحد في الاقتصاد (المحروقات) أما الدول التي تعتمد على التنوع في اقتصاداتها توصلت أن هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

توظيف القوى العاملة له أكبر تأثير إيجابي.

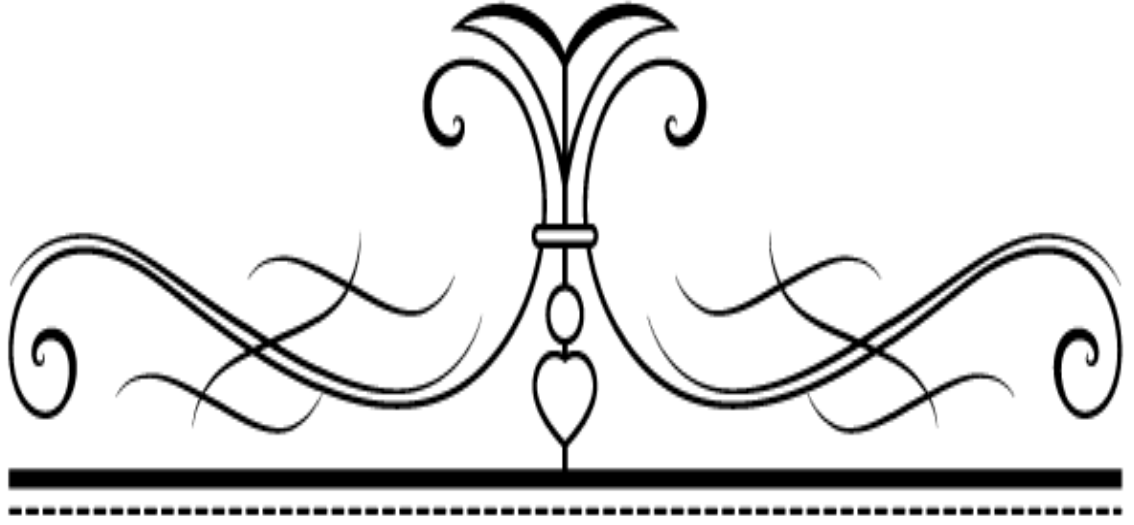
كمحاولة منا لتقديم الإضافة في هذه الدراسة قمنا بإجراء دراسة قياسية، ولم ندرس هذا المقياس في المقرر الدراسي وإنما اجتهاد.

خلاصة الفصل:

تتناول هذا الفصل الإطار الأدبي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر هام في رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية تهدف إلى نقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وكذا نقل الطاقات الإنتاجية، كما ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

أهم ما تم استخلاصه من ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي وسلبى وهذا باختلاف المدة الزمنية:

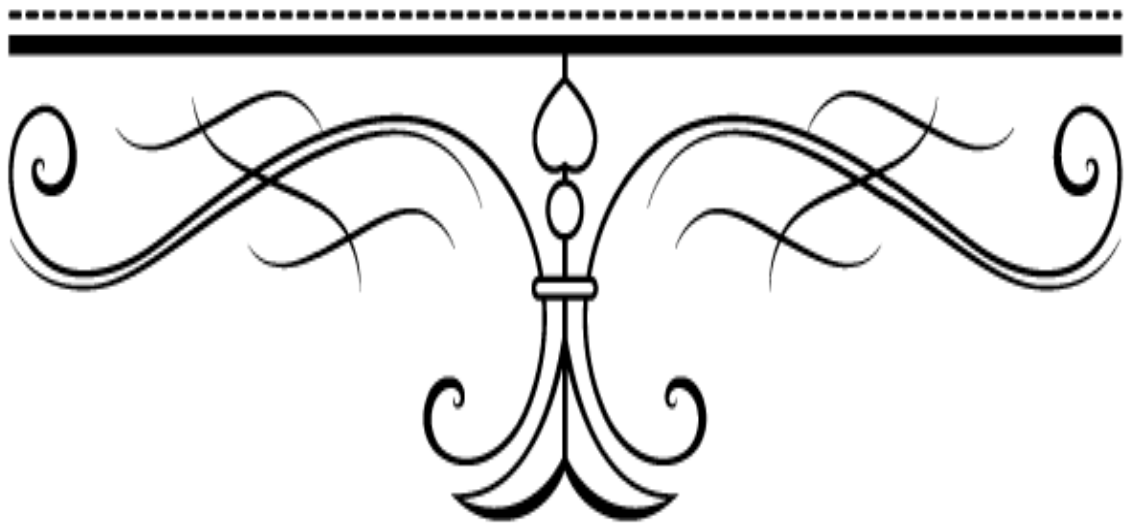
- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة من وسائل التمويل الحديثة والتي تمثل بديلا متميزا مقارنة بوسائل التمويل التقليدية؛
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية يساهم في زيادة معدل التشغيل والحد من البطالة؛
- من خلال تحسين النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي؛
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.



الفصل الثاني

دراسة تحليلية وقياسية للاستثمار الأجنبي المباشر

وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر



الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

يركز الاقتصاد القياسي على القياس الكمي في مختلف العلاقات الاقتصادية بغية تبسيط الواقع من خلال بناء نماذج اقتصادية ، حيث يتضمن هذا الفصل دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا من خلال دراسة وتحليل الأثر للفترة من (2000،2022)، بتطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) واستخدام البرنامج الإحصائي (EViews13).

حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة والمنهج المستخدم وتحديد نموذج الدراسة
(2000،2022)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر البيئة الاستثمارية أحد العوامل التي تسعى الجزائر لتحسينها من خلال وضع بعض القوانين تتضمن امتيازات وضمانات للمستثمر الأجنبي.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

سعت الجزائر إلى تحسين مناخها الاستثماري بعد الألفيات من خلال إصدار بعض القوانين والتعديلات على قانون الاستثمار ومن أهم هذه القوانين:

الفرع الأول: الأمر 03_01 المؤرخ في 20 أوت 2001:

جاء هذا القانون ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات التي تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والإقليم، وتطبيق أسلوب الامتياز والرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

والجديد في هذا القانون هو تطوير الاستثمار ليشمل عملية الخصخصة بالإضافة إلى إنشاء شبك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص، كما تم إنشاء مجلس وطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة. إضافة إلى بعض التعديلات التي قامت بها الجزائر في: 03_01 المؤرخ في 20 أوت 2001.¹

أمر رقم 08_06 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006، يعدل ويتمم.

الأمر رقم 03_01 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 لعشت سنة 2001:

يتعلق بتطوير الاستثمار (الجريدة رقم 47_2006)

¹ خيالي خيرة مرجع سابق صفحة 88

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

_أمر رقم 01_09 مؤرخ في رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، (الجريدة رقم 44_2009).

_أمر رقم 01_09 مؤرخ في رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، (الجريدة رقم 49_2010).

_أمر رقم 01_09 مؤرخ في رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، (الجريدة رقم 72_2011).

_قانون 12_12 مؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، (الجريدة رقم 72_2012).

_قانون 08_13 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، (الجريدة رقم 68_2013).

_قانون 10_14 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015.

تتضمن هذه الوثيقة الأمر رقم 03_01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي دعم بالتعديلات والتكميلات المأخوذة من الأمر رقم 08_06 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، الأمر رقم 01_09 المؤرخ في 22 يوليو سنة 2009 المتضمن القانون المالية التكميلي لسنة 2009، الأمر رقم 01_10 المؤرخ في 26 غشت سنة 2010، ويتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، القانون رقم 16_11 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2011 والتضمن قانون المالية 2012، القانون رقم 12_12 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2012 والمتضمن قانون المالية سنة 2013 والقانون رقم 08_13 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014...

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

جاءت هذه المبادرة لتلبية الانشغالات المستثمرين ولتحسين استعمالهم للنص الأمني المتضمن تطوير

الاستثمار في شكل كامل وموحد دون اللجوء إلى عدة نصوص،

نص معزز من طرف أقسام الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.¹

حيث تم إصدار قانون جديد للاستثمار لسنة 2022 الذي يحتوي على مجموعة من الضمانات الخاصة بالمستثمرين الأجانب:

الفرع الثاني: قانون الاستثمار الجديد:

_قانون رقم 22_18 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 24 يوليو سنة 2022

والذي بدوره يحتوي مجموعة من المراسيم التنظيمية:

_مرسوم رئاسي رقم 22_296 مؤرخ في 7 صفر عام 1444 الموافق 4 سبتمبر سنة 2022، يحدد

تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها.

_مرسوم تنفيذي رقم 22_297 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد

تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره.

_مرسوم تنفيذي رقم 22_298 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد

تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها.

²أمر رقم 06_08 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006، يعدل ويتمم

أمر رقم 09_01 مؤرخ في رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009

قانون 12_12 مؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012

قانون 13_08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013

قانون 14_10 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

_مرسوم تنفيذي رقم 22_299 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد
كيفية تسجيل الاستثمارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكيفية تحصيل الإتاوة
المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار.

_مرسوم تنفيذي رقم 22_300 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد قوائم
النشاطات والسلع والخدمات غير قابلة للاستفادة من المزايا وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من
ضمان التحويل.

_مرسوم تنفيذي رقم 22_301 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد
قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار.

_مرسوم تنفيذي رقم 22_302 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد
معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلية وكيفية الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم.

_مرسوم تنفيذي رقم 22_303 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022، يتعلق
بمتابعة الاستثمارات والتدابير الواجب اتخاذها في حالة عدم احترام الواجبات والالتزامات المكتتبة.¹

الفرع الثالث: مزايا وضمانات قانون الاستثمار الجديد وأهم أهدافه:

أولاً: مزايا قانون الاستثمار الجديد:

_الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
2_الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المصنعة محلياً
التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

¹ الجريدة الرسمية، اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم قرارات وأراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، العدد 60، الأحد
21 صفر عام 1444، الموافق 18 سبتمبر سنة 2022

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

3_الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المتطلبات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المحلي.

4_الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال.

5_الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية والغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

6_الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

ثانيا: ضمانات قانون الاستثمار الجديد:

1_إمكانية استفادة المشاريع الاستثمارية، من أراض تابعة للأملاك الخاصة للدولة:

- يتم المنح من طرف الهيئات المؤهلة طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

- توضع المعلومات المتعلقة بالعقار على المنصة الرقمية للمستثمر.

2_الإعفاء من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي:

- المساهمات الخارجية العينية التي تدخل حصريا في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج.

- السلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية.

3_ضمان حماية الدولة لحقوق الملكية الفكرية طبقا للتشريع المعمول به.

4_حماية الاستثمار من الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة،

5_حماية الاستثمار من أي تسخير تقوم به الإدارة إلا في حالات المنصوص عليها في القانون. ويترتب على هذا التسخير تعويض عادل ومنصف.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

6_ حق الطعن لدى لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار المنشأة لدى رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى حق الطعون خلال فترة لا تتجاوز شهرا واحدا من تاريخ إخطارها.

7_ حق اللجوء إلى هيئات تسوية المنازعات الدولية (المصالحة، الوساطة، التحكيم) علاوة على حق اللجوء إلى القضاء الجزائري.

8_ الحق في التحويل أو التنازل للسلع والخدمات التي استفادت من مزايا القانون 22_18 وكذلك تلك الممنوحة في ظل الأحكام السابقة، على أساس رخصة تسلمها الوكالة.

9_ الاستفادة من ضمان التحويل ل:

- رأس مال المستثمر والعائدات الناجمة عنه
- الحصص العينية، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.
- المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وعن تصفية الاستثمارات ذات المصدر الأجنبي، حتى وإن كان مبلغها يفوق رأس مال المستثمر في البداية.

10_ القبول "كحصة خارجية" إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم. يحتفظ المستثمر بالحقوق والمزايا المكتسبة بموجب التشريعات السابقة.

ثالثا: أهداف قانون الاستثمار الجديد:

- 1_ تطوير قطاعات النشاطات ذات أولوية وذات قيمة مضافة عالية.
- 2_ ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة.
- 3_ تشمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية.
- 4_ إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة.
- 5_ تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

6_ تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية.

7_ تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدراته على التصدير.¹

المطلب الثاني: بيئة الاستثمار وأهم الدول المستثمرة

الفرع الأول: البيئة الاستثمارية: PESTEL

سعت الجزائر في الفترة الأخيرة إلى استقطاب أكبر عدد من الاستثمارات ذلك من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات التي تتضمن امتيازات وتسهيلات للمستثمرين، إضافة إلى برامج إصلاحية متواصلة الهدف منها تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

البيئة الاقتصادية (Economics): تتضمن البيئة الاقتصادية للدول الأجنبية الإلمام بالسياسات التجارية الخارجية، والمخاطر التي تترتب جراء التعامل معها، ومعرفة موازين المدفوعات التي تساعد رجال التسويق الدولي لتحديد ومعرفة المنتجات ذات الأهمية، وتحديد مختلف الفرص التسويقية وحجم السوق المستهدفة. وهذا ما جعل الجزائر تهتم بالبيئة الاقتصادية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية.

البيئة السياسية (Politics): لقد حصلت الجزائر على استقلالها سنة 1962 ولقد اعتمدت النظام الجمهوري الممثل في ثلاث سلطات، السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، حيث عرفت بعض الاضطرابات السياسية (العشرية السوداء) مما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع، الأمر الذي قلص جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر. ومنذ 2000 بدأت الجزائر تسترجع استقرارها السياسي والأمني وقيامها ببعض الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار من خلال تهيئة الظروف الملائمة له.

البيئة التكنولوجية (Technology): تعتبر الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أهم المعالم الاقتصادية والاجتماعية كما أن الجزائر تمتلك موارد ومقومات أساسية

⁴الأحكام الأساسية للقانون 22_18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

تشجع على تطوير هذا القطاع، فمعظم التحولات الكبرى تركز على تبني التكنولوجيا في وسائل الإعلام والاتصال والتي تمثل نقل نوعية في المناخ الاقتصادي العالمي وخاصة ما يتعلق بقطاع التكنولوجيا المعلومات حتى يكون اندماج أقوى لهذا القطاع.

البيئة الاجتماعية (Social) : هو ما يعرف بعامل نوعية الحياة في الدول المضيفة أي المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الاجتماعي، وهو الأمر الذي يمثل محور اهتمام الشركات الأجنبية خاصة قرار الاستثمار ومعرفة بعض الجوانب الاجتماعية:

ـ درجة الوعي بمقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفاهم أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.

ـ معرفة العادات والتقاليد السائدة، مستوى الإعلام واللغات المستخدمة، التاريخ، الدين.

ـ دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة.

ومن أهم المميزات التي تتميز بها الجزائر أن معظم فئات المجتمع شباب، وهذا أمر إيجابي.

البيئة القانونية (Law) : تتمثل البيئة القانونية في مجموعة القوانين والأنظمة الحاكمة للسوق المحلية في البلد المضيفة والتي تؤثر على عمل الشركات المحلية والعالمية، فقد تكون هذه القوانين معوقة للاستثمار الأجنبي أو مشجعة له.¹

البيئة الطبيعية (Environment) : هي مجموعة الظروف الجيولوجية والمناخية تضم عدة عناصر منها المناخ والتضاريس مثل الجبال، السهول، الموارد الطبيعية مثل الماء الثروات الباطنية والسطحية، مصادر الطاقة، المساحة، الموقع الجغرافي.²

¹ جابر سطحي، مرجع سابق، 2018/2017، صفحة 59، 66 (بتصرف)

² برفيقة خديجة، دور أدوات التحليل الاستراتيجي للبيئة في تعزيز الميزة التنافسية، مذكرة شهادة الدكتوراه أكاديمي، الطور الثالث، قسم علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، 27 ماي 2021، صفحة 32.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

الفرع الثاني: أهم الدول المستثمرة:

الجدول (02_01): أهم الدول المستثمرة في الجزائر الوحدة: مليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة
أوروبا	437	955161
الاتحاد الأوروبي	313	677209
آسيا	98	163102
أمريكا	19	68163
الدول العربية	236	977528
إفريقيا	5	5686
أستراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2216699

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار على الموقع الإلكتروني www.andi.dz

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر والحلول للنهوض به

الفرع الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم العوائق التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، العراقيل السياسية والاقتصادية

ونذكر من خلالها:

المعوقات السياسية:

ـ **غموض السياسات:** رغم تبسيط الإجراءات وتسريع الخدمات العمومية وتطويرها إلا أن بعض النصوص القانونية مازالت غير واضحة للمستثمرين، إضافة إلى التأخير الكبير الذي تعرفه الجزائر في مجال خصخصة المؤسسات الاقتصادية.

ـ **اللوائح التنظيمية:** تحسنت قوانين الجزائر فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسمح للأجانب بتحويل الأرباح إلى الخارج غير أن نقل وتعقد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية يعيق إنشاء المشاريع الاستثمارية إذ أن عملية تأسيس مؤسسة يتطلب مرور بالإجراءات عديدة تستغرق 24 يوم على الأقل.

ـ **الفساد:** ينتج من البيروقراطية والروتين الإداري وكذا انعدام الأنظمة المعلوماتية تلائم القيام بالعمل الاستثماري مما يؤدي في النهاية إلى انتشار الرشوة، وحسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن 34,3% الرؤساء يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشوة لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات.¹

المعوقات الاقتصادية:

¹ الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وتحديات. مجلة الإبداع ، المجلد 09 العدد 01، 2019 صفحة 154، 155

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

تتمثل هذه العوائق في الظروف الاقتصادية التي تنفر المستثمر وتدفعه إلى تصفية استثماراته القائمة وتأجيل أو إلغاء استثماراته المستقبلية. وهي متنوعة ومتغيرة عبر الزمن باتجاه الزوال أو التناقص أكثر، وفيما يلي نستعرض أهم العوائق التي سادت أو تسود الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة:

1_عدم الاستقرار الاقتصادي: من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي اختلال التوازنات الداخلية والخارجية والركود والانكماش والتضخم المرتفع وتذبذب سعر الصرف العملة المحلية... إلخ، وقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ انهيار أسعار البترول منتصف ثمانينيات القرن العشرين اختلالات متعددة نوجزها فيما يلي:

1_الاختلال الداخلي: لقد وصلت الجزائر عتبة تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي إلى وضع اقتصادي سيء يتميز باختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية، وركود وانكماش لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وتتجلى الاختلالات الداخلية في ضعف معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام وارتفاع معدلات البطالة والتضخم والعجز الميزاني كنسبة من الناتج الداخلي الخام... إلخ، وما يهم في هذا المقام هم الاختلالات الداخلية التي تعيق انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمارات مباشرة.

2_الاختلال الخارجي: ينعكس الاختلال الخارجي في وضعية ميزان المدفوعات وانعكاساته على سعر صرف العملة الوطنية، وأهمية حجم المديونية الخارجية مقارنة بإجمالي الإيرادات من العملة الصعبة، بالإضافة إلى أهمية احتياطي الصرف بمقاس بمتوسط فترة الاستيراد التي يمكنه تغطيتها.

3_معوقات أخرى:

تعاني الجزائر من سوء الصورة الخارجية وضعف الاتصال خصوصا مع رجال الأعمال والتي تتميز بقصور الرؤية بشأن السياسة الوطنية للاستثمار (أغلبها تتعلق بعدم توفر المعلومة الكيفية عن تدفقات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات وبلدانها الأصلية)، نقص التنسيق بين مختلف المعنيين بشأن الاستثمار، ثقل الإجراءات الإدارية (البيروقراطية)، خطر مالي مرتفع (إفلاس بنوك

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

خاصة)، اقتصاد غير رسمي قائم، صعوبة الوصول إلى العقار الصناعي وتأخر معتبر في الهياكل القاعدية (الاتصالات، المياه، الكهرباء، المطارات... الخ).¹

المعوقات الاجتماعية: إن دراسة المستوى المعيشي للبلد المستهدف يعتبر نقطة هامة لتحديد جاذبية البلد من عدمه، وبما أن المستوى المعيشي للأفراد يتحدد عن طريق معرفة مستوى الدخل، حيث نجد أن الطلب يتأثر بالدخل، كلما زاد الطلب عن السلع الاستهلاكية والعكس صحيح.

وبما أن الجزائر تعاني من مستوى معيشي متدني فإن هذا يعرقل الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أغلبية السكان لا يستطيعون شراء هذه السلع خاصة إذا كانت مرتفعة أو تتطلب رؤوس أموال كبيرة.²

الفرع الثاني: الحلول المناسبة للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر

1_ ضرورة إتباع السياسات الاقتصادية الوطنية الفاعلية لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

2_ تحسين الإصلاحات الداخلية، سواء تلك المتعلقة بالقوانين والنصوص التشريعية، أو المتعلقة بخلق مناخ استثماري يستجيب لجميع المقومات من خلال:³

تخطيط إستراتيجية مدروسة تهدف إلى جذب نوع محدد يتناسب مع الدولة.

الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية.

3_ توفير بيئة استثمارية ملائمة لتحقيق زيادة حجم الاستثمار عن طريق تبني سياسة استثمارية لتحسين جودة المنتجات الوطنية.

4_ تبسيط كافة الإجراءات للمؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتبني الحكومة الإلكترونية لاستقبال طلبات المستثمرين الأجانب ودراساتها والرد عليها إلكترونياً.¹

¹ عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، صفحة 177، 184

² بن لخضر عيسى، مرجع سابق، سيدي بلعباس

³ د. حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها، جامعة اربد الأهلية، الأردن، مجلة شمال إفريقيا عدد 4.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

5_ العمل على الحد من التضخم عن طريق تطبيق سياسات اقتصادية، تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

6_ تقديم الحوافز الإضافية للمشروعات الاستثمارية إضافة إلى الضمانات القانونية والقضائية، والعمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل فرص الاستثمار المتاحة. وكذلك محاولة جذب المستثمرين نحو القطاعات خارج قطاع محروقات لتنويع مداخيل الدولة، وتجنب أخطار تقلبات أسعار البترول.

7_ توفير الاستقرار السياسي والأمني، الذي يعد مطلباً مهماً وحيوياً لترسيخ مناخ أمن للاستثمارات فالمؤثرات السياسية تؤدي إلى دوراً مهماً في رسم المناخ الاقتصادي بشكل عامة والاستثمار بشكل خاص.²

¹ فريدة معارفي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000،2010)، مجلة التنمية الاقتصادية عدد 03 ديسمبر 2015.

² ريجان الشريف، هواء ليا، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية_المجلد الأول _ع01_قانون الأول 2014

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة والمنهج المستخدم وتحديد النموذج

يتضمن هذا المبحث التعريف بالمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في تفسير النمو الاقتصادي، وكذا

التعريف بالإطار المنهجي محل دراستنا القياسية مع تحديد النموذج المستخدم في هذه الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات الدراسة

فيما يلي عرض لمختلف المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي المستخدمة في

النموذج كالاتي:

الجدول (02_02): متغيرات الدراسة

السنوات	(REER)	(FC)	IM	GDP	FDI
2000	75,22	11329,14	20,79	54790,4	280,1
2001	77,22	12503,56	22,02	54744,7	1113,11
2002	79,68	13946,82	25,63	56760,36	1064,96
2003	77,39	16346,86	23,89	67863,86	637,85
2004	72,06	20495,29	25,65	85332,58	884,74
2005	73,28	23085,77	24,07	103198	1156
2006	72,65	27110,11	21,92	117027	1841
2007	69,29	35532,38	24,87	134977	1686,74
2008	64,58	49987,66	28,71	171001	2638,61
2009	72,65	52464,62	35,95	137211	2746,93
2010	74,39	58491,15	31,42	161207	2300,37
2011	72,94	63345,78	28,69	200013	2571,24

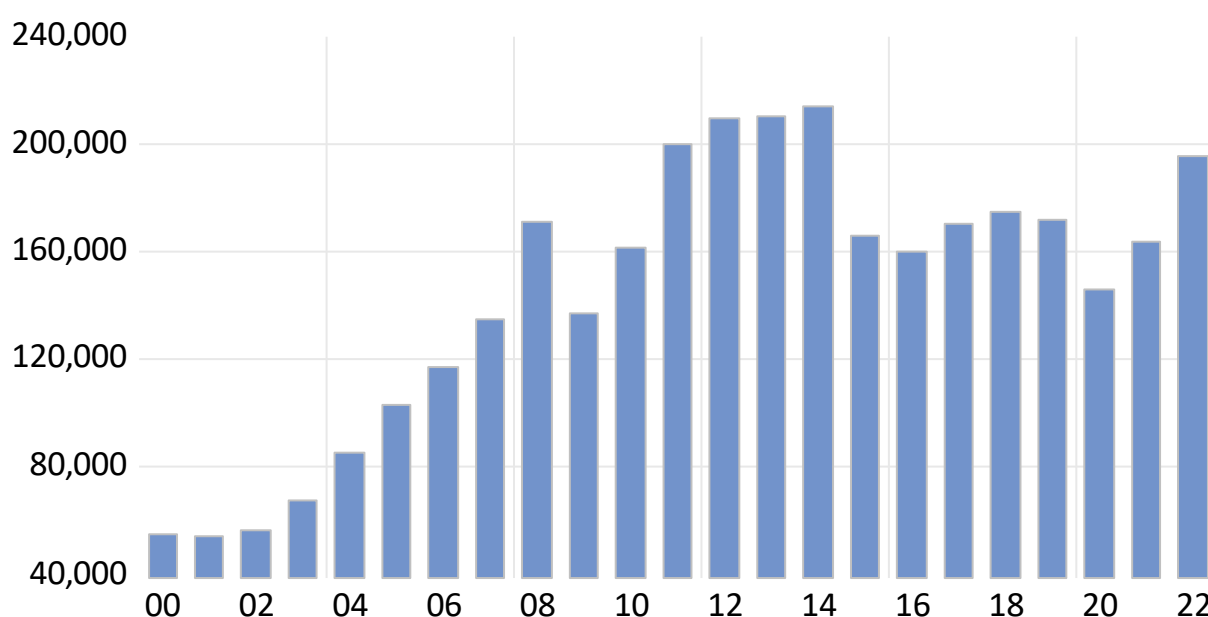
الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

2012	77,54	64388,34	28,51	209059	1500,4
2013	79,37	71702,26	30,4	209755	1691,89
2014	80,58	78714,85	31,93	213810	1502,21
2015	100,69	70137,65	36,52	165979	-537,79
2016	109,44	68933,84	35,05	160034	1638,26
2017	110,97	69367,84	32,69	170097	1230,24
2018	116,59	70426,56	32,2	174911	1466,12
2019	119,35	65924,3	29,1	171760	1381,2
2020	126,78	56018,92	27,86	145744	1143,92
2021	135,66	56983,93	26,46	163472	869,15
2022	141,92	58113,32	23,71	194998	75,64

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم (02-01): تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (% سنويا)

gdp



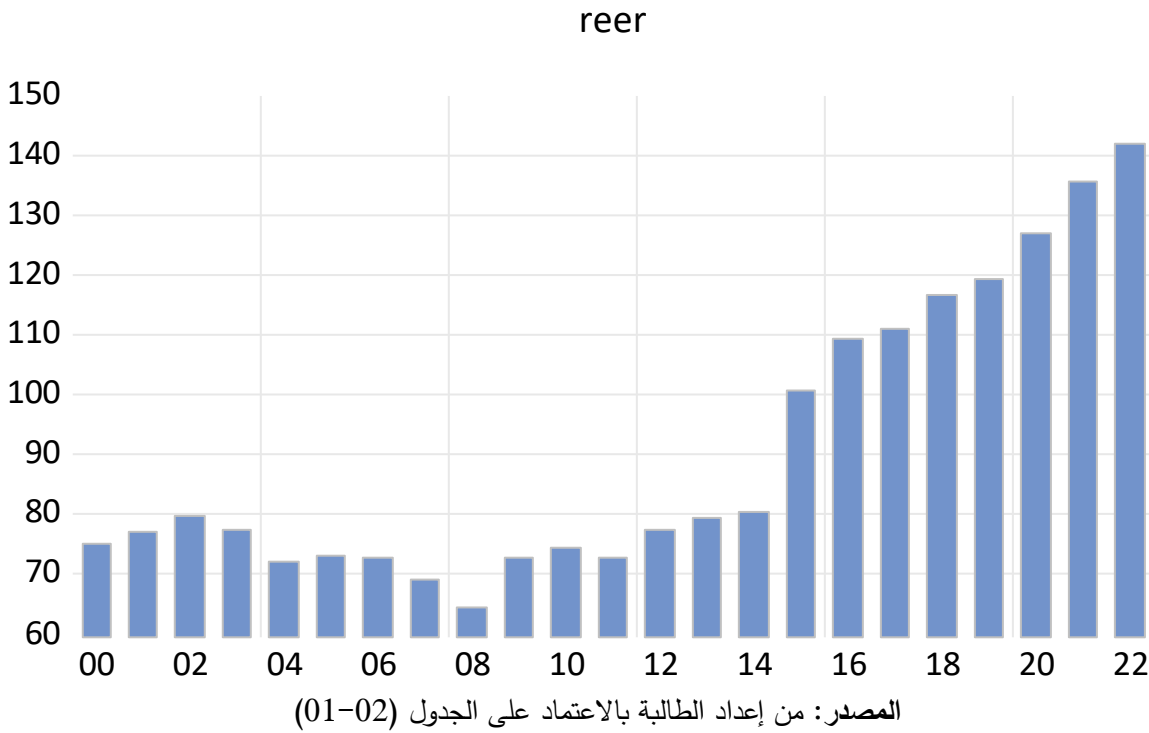
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (01_02)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

- **النمو الاقتصادي (GDP):** يعبر عن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)، حيث يعتبر أحد مؤشرات النمو الاقتصادي والذي شاع استخدامه في العديد من الدراسات والأبحاث السابقة، وتم الحصول على المتغير من بيانات البنك الدولي، والشكل الموالي يبين تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022).
- الشكل أعلاه يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2022. يمكن ملاحظة تذبذبات في معدل النمو خلال هذه الفترة، حيث شهدت الجزائر فترات نمو اقتصادي إيجابي وفترات تباطؤ أو انكماش اقتصادي.
- في الفترة من عام 2000 إلى 2008، شهدت الجزائر نمواً اقتصادياً نسبياً قوياً بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه، ووصل معدل النمو إلى أقصى مستوى في عام 2014 بنسبة 7.2%.
- ومع وصول الأزمة المالية العالمية في عام 2008، تأثرت الجزائر مثل كثير من دول العالم بالتباطؤ الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 1.6% بعد أن سجل أقصى معدل.
- بدءاً من عام 2014، بدأت أسعار النفط في التراجع بشكل تدريجي، مما أثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وزاد التراجع مع تباطؤ الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج النفطي العالمي.
- في السنوات الأخيرة (2018-2022)، سجلت الجزائر تباطؤاً في معدل النمو الاقتصادي مع تراجع أسعار النفط وتداعيات جائحة كوفيد-19.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (02_02): تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر



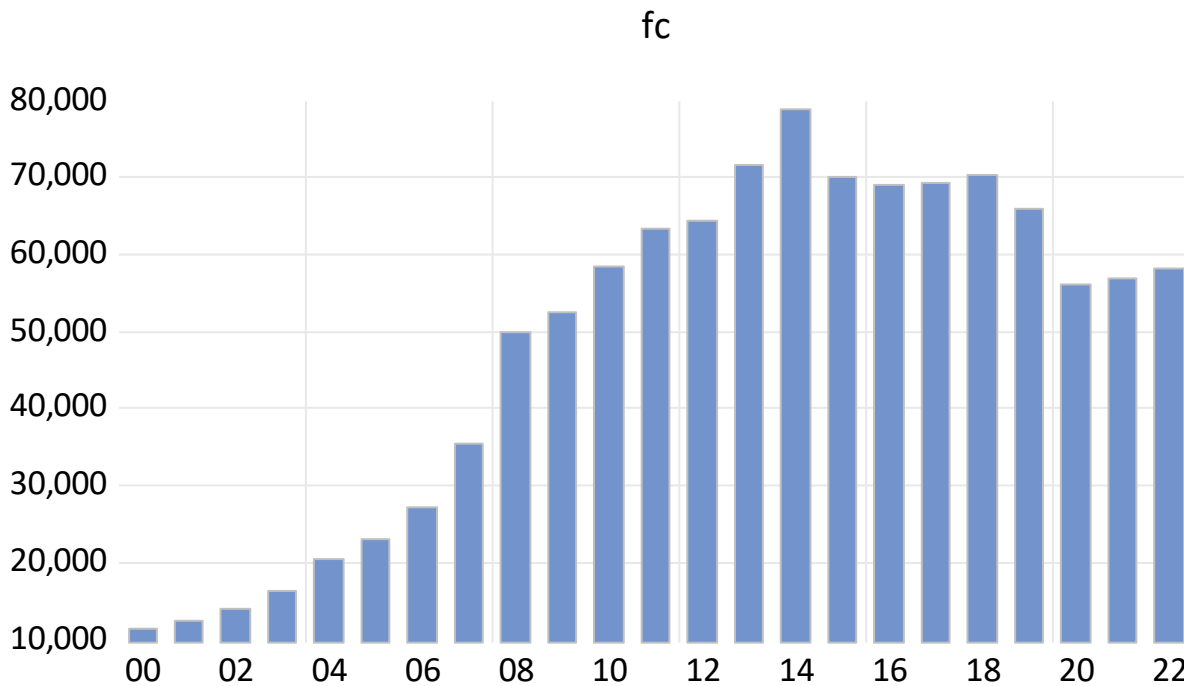
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER): يقيس هذا المؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري أمام أهم الشركاء التجاريين ويعرف على أنه معدل سعر الصرف الفعلي الإسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم شركائه التجاريين، فهو يمثل المتوسط المرجح لمعدلات الصرف الحقيقية الثنائية بين بلد وأهم شركائه التجاريين وتم الحصول على المتغير من بيانات بنك التسويات الدولية، والشكل الموالي يبين تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022).

تطور الدينار مقابل الدولار سعر الصرف نلاحظ من خلال الجدول من 2000 إلى 2010 الاستقرار نسبي في سعر الصرف كما تميزت في سنة 2007 و 2008 بتحسن ملحوظ لسعر الدينار مقابل الدولار وهو ما يمكن إرجاعه إلى الأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري) والتي أثرت في العملات الرئيسية ومن بينها الدولار الأمريكي ومن سنة 2011 إلى 2018 شهد سعر الصرف تراجع كبير بسبب أسعار

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

المحروقات واحتياطي من العملة الصعبة والعجز في الميزان التجاري سنة 2016 إلى 2018 ومن 2019 إلى 2022 سجلت تراجع كبير وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عرفت البلاد منها كوفيد 19.

الشكل رقم (02_03): تطور تكوين رأس المال الثابت في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (01_02)

الاستثمار المحلي (FC): ممثلاً بإجمالي تكوين رأس المال الثابت مقاما بمليون الدولار الأمريكي، ويعتبر من المحددات الرئيسية لهذه الدراسة لما له من أهمية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يمثل كل التحسينات في البنى التحتية للقطاع الصناعي والتجاري والخدمات، فزيادة الاستثمار المحلي تعطي حوافز قوية لزيادة مستوى الصادرات بعد إشباع حاجة الطلب المحلي، وتم الحصول على المتغير من بيانات البنك الدولي والشكل الموالي يبين تطور تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022).

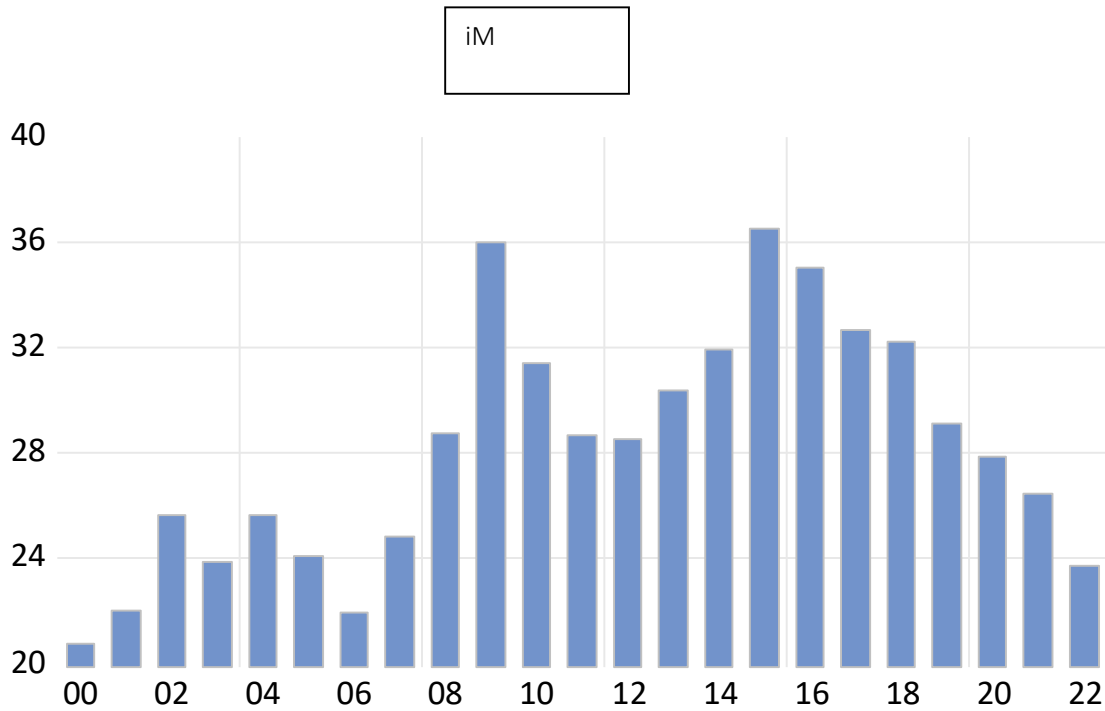
الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

تكوين رأس مال الثابت من خلال الجدول نلاحظ أن رأس مال الثابت بتحسن ملحوظ من بداية 2000 حيث بلغ 14. 11329 مليون دولار إلى مبلغ 29 ، 20495 مليون دولار سنة 2004 وهذا راجع إلى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بعد التسعينات وتوجهها إلى اقتصاد السوق وإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004 وفي سنة 2005 سجل رأس مال الثابت 75، 23085 ليصل إلى 62، 52464 سنة 2009 تميزت هذه المرحلة بالنمو السريع هذا راجع إلى مواصلة في تحسين إصلاحاتها الاقتصادية السابقة وفي 2010 بلغ رأس مال الثابت 15، 58491 مليون دولار إلى 85، 78714 مليون دولار سنة 2014 ظل حجم رأس مال الثابت في تزايد بسبب استمرار في سياسة التوسع الإنفاقي التي طبقت سنة 2001 و من 2015 إلى 2019 شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق برنامج الخماسي سنة 2015 و خلال فترة 2018 إلى 2022 تراجع طفيف في رأس مال الثابت بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت به.

بشكل عام، يمكن رؤية عودة الجزائر بصفة كبيرة إلى الاستثمار المحلي خلال الفترة المذكورة، مما يشير إلى وجود استقرار نسبي في بعض القطاعات الاقتصادية وزيادة الثقة في البيئة الاقتصادية المحلية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (02-04): نسبة الواردات من إجمالي الناتج المحلي



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (01-03)

الواردات بالدولار IM: تمثل مجموع السلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد الجزائري ولكنها تستخدم

داخله خلال سنة معينة مقاسة بالدولار الأمريكي، وتم الحصول على المتغير من بيانات البنك

الدولي، والشكل الموالي يبين تطور حجم الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022).

من خلال تحليل البيانات المقدمة لقيم الواردات من العام 2000 إلى العام 2022 في الجزائر، يظهر أن

هناك تطورات ملحوظة في حجم الواردات خلال هذه الفترة. بدأت قيم الواردات في العام 2000 بمستوى

متدنٍ قدره 20.79 مليون دولار أمريكي وتصاعدت تدريجياً إلى أعلى مستوى في عام 2015 حيث بلغت

36.52 مليون دولار أمريكي. بعد هذا الارتفاع، بدأت الواردات في الانخفاض تدريجياً لتصل إلى مستوى

منخفض في عام 2022 بقيمة 23.71 مليون دولار أمريكي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

فخلال العقد الأول من الفترة المذكورة (2000-2010)، كانت قيم الواردات تتذبذب بين مستويات متوسطة، حيث كانت الجزائر تعاني في بعض الأحيان من ارتفاع في أسعار السلع العالمية وتقلبات في سوق النفط، الذي يعتبر من الموردين الرئيسيين للعملة الصعبة في البلاد.

مع دخول العقد الثاني من الفترة (2010-2020)، شهدت قيم الواردات زيادة ملحوظة، وهو ما يعكس تغيرات في هيكل الاقتصاد الجزائري وزيادة الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسلع والخدمات. قد تكون هذه الزيادة نتيجة للنمو السكاني، وتوسع قطاعات البنية التحتية، والزيادة في الطلب على السلع المستوردة.

في السنوات الأخيرة (بدءاً من عام 2015 وما بعدها)، شهدت الواردات ارتفاعاً ملحوظاً، وهو ما يمكن أن يكون مرتبطاً بزيادة النفقات الحكومية على المشاريع العامة والبنية التحتية، وزيادة الطلب الداخلي على السلع المستوردة. هذا الارتفاع قد يكون له تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي، ولكن قد يزيد أيضاً من الضغط على ميزان المدفوعات ويؤثر على الاحتياطيات النقدية للبلاد.

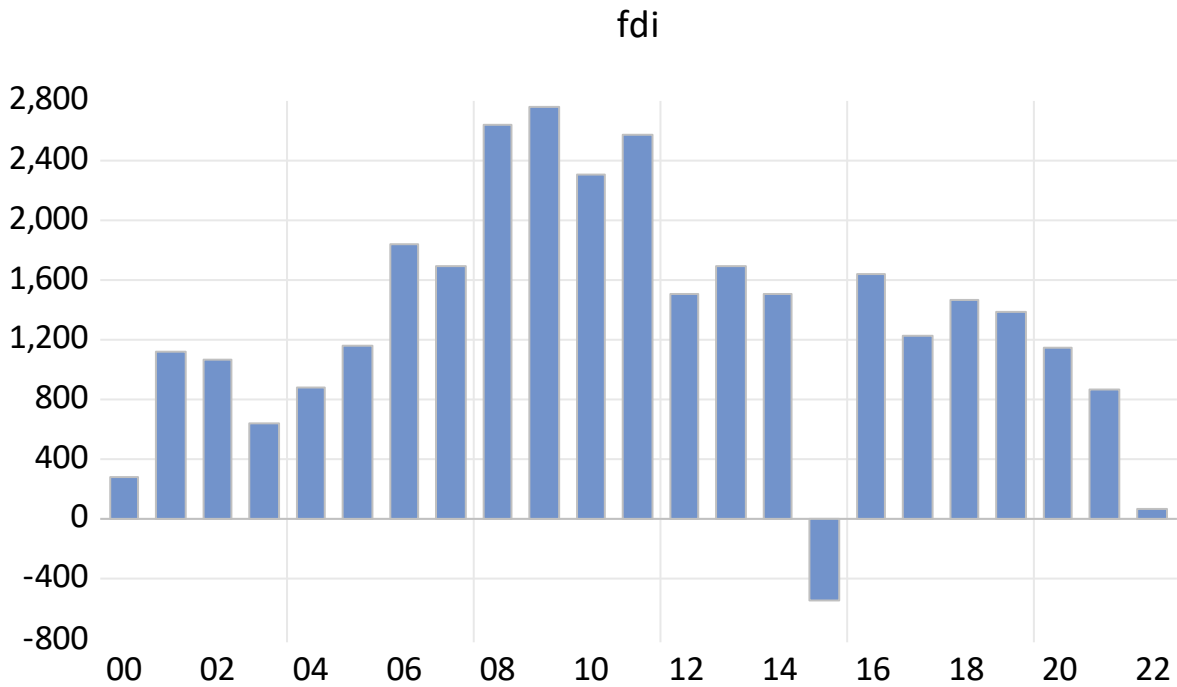
فتأثرت قيم الواردات بعدة عوامل، منها تغيرات في أسعار النفط والأوضاع الاقتصادية العالمية. فبداية القرن الحادي والعشرين شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط، مما دفع الجزائر لزيادة استيراد السلع والخدمات. لكن مع تراجع أسعار النفط والتحديات الاقتصادية الداخلية مثل تباطؤ النمو الاقتصادي، بدأت الواردات في التراجع.

تعتبر السياسات الحكومية أيضاً عاملاً مؤثراً في تحديد حجم الواردات، حيث اتخذت الحكومة إجراءات لتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية وتعزيز الإنتاج المحلي، مما أثر على قيم الواردات في بعض الفترات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

من الجدير بالذكر أن الانخفاضات في الواردات يمكن أن تكون فرصة لتعزيز القطاعات المحلية وزيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي. ومع ذلك، يجب مواجهة التحديات الاقتصادية المتزايدة مثل تباطؤ النمو وتقلبات أسعار النفط بشكل فعال لضمان استقرار الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل.

الشكل رقم (02_05): الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبين "والاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن صافي التدفقات الوافدة إلى

الجزائر بالأسعار الجارية مليون الدولار الأمريكي، فهو يعبر عن تدفقات رؤوس الأموال الوافدة إلى

أرض الوطن والموجهة إلى الاستثمار المباشر من طرف الأجانب، فهو من المتغيرات الأساسية في

النموذج محل الدراسة، وتم الحصول على المتغير من بيانات البنك الدولي، والشكل التالي يبين تطور

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022) ..

تميز تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر لعدم استقرار خلال الفترة المدروسة حيث سجلت الجزائر قيمة

280,10 دولار أمريكي سنة 2000 ثم بدأت تتزايد خلال الفترة سنة 2005 و2009 لتصل إلى أعلى

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

مستوى في التدفق وهذا راجع إلى بعض الإصلاحات (قانون الاستثمار 2001) وكذلك ارتفاع اسعار النفط والاستقرار السياسي ومن 2011 إلى 2018 لقد تميزت بتراجع في بداية الفترة لتصل إلى أدنى قيمتها (537)- مليون دولار أمريكي ثم بدأت تتحسن نسبيا من سنة 2017 إلى 2018 ثم تراجعت من 2019 إلى 2022 بسبب الظروف التي مرت بها البلاد (الانتخابات الرئاسية).

المطلب الثاني: منهجية الدراسة القياسية وتحديد المنهج المستخدم

الفرع الأول: التعريف بمنهجية الدراسة القياسية المستخدمة

تعتمد هذه الدراسة على نموذج قياسي يتخذ أربع متغيرات مفسرة ومن أجل تبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022، قمنا في هذه الدراسة باستخدام منهجية (ARDL) التي طورها كل من "Pesaran" سنة 1997 ، "ShinandandSun" سنة 1998 ، وأيضا "Pesaranet Al" سنة 2001 ويتميز هذا الإختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ، ويرى "Pesaran" أن إختبار الحدود في إطار منهجية (ARDL) يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) ، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الإختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) ، كما أن طريقة "Pesaran" تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في إختبار التكامل.

وتتميز طريقة (ARDL) عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بعدة مزايا:

- ✓ يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر (0) أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح (1) أو متكاملة مندرجات مختلفة ، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محلا لدراسة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

✓ نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا وهذا على عكس معظم اختبارات

التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.

✓ استخدامه يساعد على تقدير علاقة الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة

بدلا من معادلتين منفصلتين.

✓ إن نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من

البيانات من نموذج الإطار العام ، كما أنه يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل ، وأن

اختبارات التشخيص يمكننا الاعتماد عليها بشكل كبير.

✓ يمكننا نموذج (ARDL) منفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل فنستطيع من خلال هذه

المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير في

نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع،

وتقدير معلومات المتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل.

ويتضمن اختبار نموذج (ARDL) في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجلين متغيرات

النموذج، وبعد التأكد من وجود هذه العلاقة ننقل بعدها إلى تقدير معلومات الأجل الطويل وكذا معلومات

المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار

"WALDTEST" حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بعد موجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج:

$$H0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى المتغيرات:

$$H1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4$$

وعموما تتلخص منهجية (ARDL) المستخدمة في هذه الدراسة في إتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: من خلال اجراء اختبار جذر الوحدة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

- اختبار التكامل المشترك: باستخدام منهج "BOUNDS TEST".
- تقدير نموذج الأجل الطويل: باستخدام نموذج "ARDL".
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL: باستخدام "ECM" لتقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجلين الطويل والقصير.
- اختبار صلاحية النموذج: باستخدام اختبارات الارتباط، التباين، التوزيع الطبيعي لتباين البواقي.

الفرع الثاني: تحديد النموذج المستخدم

لدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر، اعتمدنا على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المفسرة للنمو الاقتصادي، والتي نوضح من خلالها أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2000-2022)، باستخدام البيانات الصادرة عن البنك الدولي وبنك التسويات الدولية.

وتمثل هذه البيانات سلاسل زمنية لمشاهدات سنوية عن كل متغير خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022 والتي تعتبر آخر سنة توفرت فيها لدينا الإحصائيات الكافية على متغيرات الدراسة. ومما تقدم فقد ارتأينا إلى الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الآتية والتي تفسر الظاهرة المدروسة في الاقتصاد الجزائري وهي:

○ المتغير التابع: النمو الاقتصادي ممثلاً في نمو إجمالي الناتج المحلي (GDP)، ويعبر عنه بـ (%) سنوياً.

○ المتغيرات المستقلة: وتتمثل في المؤشرات الاقتصادية التالية:

➤ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): ممثل بصافي التدفقات الوافدة إلى الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

➤ **الواردات (IMP):** تمثل مجموع السلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد الجزائري ولكنها تستخدم داخله.

➤ **الاستثمار المحلي (FC):** معبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

➤ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER):** معبر عنه بسعر الصرف الفعلي الإسمي مقسوم على معامل انكماش أسعار أو مؤشر التكاليف.

ولیکن الشكل الرياضي للنموذج المعبر عن المتغيرات المعتمدة في الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ممثلة في الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta(GDP)_t = C + \beta_1 FDI_{(t-1)} + \beta_2 IMP_{(t-1)} + \beta_3 FC_{(t-1)} + \beta_4 REER_{(t-1)} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta FDI_{(t-i)} + \sum_{j=1}^q \alpha_j \Delta IMP_{(t-j)} + \sum_{k=1}^m \alpha_k \Delta REER_{(t-k)} + \sum_{l=1}^n \alpha_l \Delta FC_{(t-l)} + \epsilon_t$$

حيث تمثل كل من:

GDP: نمو إجمالي الناتج المحلي.

: الاستثمار الأجنبي المباشر. **FDI**

: الواردات. **IMP**

: الاستثمار المحلي. **FC**

: سعر الصرف الفعلي الحقيقي. **REER**

C: الحد الثابت

Δ: الفروق من الدرجة الأولى

β: معاملات قصيرة الأجل

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

α : معاملات العلاقة الطويلة الأجل

المطلب الثالث: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل واختبار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة ومن ثم تقييم النتائج المتوصل إليها لتقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2022).

الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة القياسية

أولاً: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية باعتبارها شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، وقد تم استخدام اختبار ديكي فولر واختبار "فيليب بيرون" لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقلالية في جميع المتغيرات محل الدراسة، من خلال اختبار الفرضيات التالية:

✓ **فرضية العدم:** عدم وجود جذر الوحدة بين متغيرات النموذج السلاسل الزمنية غير مستقرة: H_0

✓ **الفرض البديل:** وجود جذر الوحدة بين متغيرات النموذج السلاسل الزمنية مستقرة: H_1

1- اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF):

يوضح الجدول التالي النتائج المحصل عليها بعد تطبيق اختبار "ديكي فولر"

الجدول رقم (02-03): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF)

اختبار ADF في المستوى LEVEL			
متغيرات الدراسة		ثابت	ثابت واتجاه
GDP	القيمة الإحصائية	-1.559696	-1.514697
	القيمة الحرجة	-3.004861	-3.632896

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

Im	القيمة الإحصائية	-1.893938	-1.094656
	القيمة الحرجة	-3.004861	-3.632896
FC	القيمة الإحصائية	-1.811671	0.016901
	القيمة الحرجة	-3.004861	-3.632896
FDI	القيمة الإحصائية	-2.632163	-2.597356
	القيمة الحرجة	-3.004861	-3.632896
REER	القيمة الإحصائية	1.755239	-0.717803
	القيمة الحرجة	-3.004861	-3.254671
اختبار ADF عند الفرق الأول FIRST DIFFERENCE			
متغيرات الدراسة		ثابت	ثابت واتجاه
GDP	القيمة الإحصائية	-4.000893	-4.033365
	القيمة الحرجة	-3.012363	-3.644963
IM	القيمة الإحصائية	-3.674573	-3.980736
	القيمة الحرجة	-3.012363	-3.644963
FC	القيمة الإحصائية	-2.967624	-3.290349
	القيمة الحرجة	-3.012363	-3.658446
FDI	القيمة الإحصائية	-6.801329	-7.003452
	القيمة الحرجة	-3.012363	-3.644963
REER	القيمة الإحصائية	-3.194477	-4.381645
	القيمة الحرجة	-3.012363	-3.644963

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

تحليل جدول رقم (1): تم الاعتماد على المقارنة بين القيم الإحصائية والقيم الحرجة

لـ 1996mackInnon كما أن اختيار عدد الفترات الإبطاء تم وفق معيار شوارز SCHWARZ.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال النتائج المقدمة في الجدول ADF في المستوى LEVEL أن القيم الإحصائية للاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها أي أن القيم الإحصائية لكل من GDP وIM وFDI وREER 1996 أكبر من القيم الحرجة لها، وبناءً على ذلك نرفض كل من فرضية السكون عند 5% وفرضية عدم استقرار السلسلة ومنه يمكن القول إن السلسلة غير مستقرة وبذلك نمر إلى اختبار ADF عند الفرق الأول: نلاحظ أن القيم GDP وIM وFDI وREER أقل من القيم الحرجة الموافقة لها (أن السلسلة مستقرة) ما عدا FC

2- اختبار جذر الوحدة باستخدام (PHILIPS – PERRON):

من أجل تأكيد نتائج اختبار "ديكي فولر" لاختبار الاستقرار، سنلجأ لاختبار "فيليب بيرون" والجدول التالي يوضح النتائج المحصل عليها بعد تطبيق الاختبار.

الجدول رقم (02_04): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (PP)

اختبار PP في المستوى LEVEL			
متغيرات الدراسة		ثابت	ثابت واتجاه
GDP	القيمة الإحصائية	-1.539322	-1.513446
	القيمة الحرجة	-3.004861	-3.632896
IM	القيمة الإحصائية	-1.893938	-1.094656
	القيمة الحرجة	-3.004861	-3.632896
FC	القيمة الإحصائية	-1.719473	0.016901
	القيمة الحرجة	-3.004861	-3.632896
FDI	القيمة الإحصائية	-2.561362	-2.489476
	القيمة الحرجة	-3.004861	-3.632896
REER	القيمة الإحصائية	1.718287	-0.417787
	القيمة الحرجة	-3.004861	-3.632896

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

اختبار PP عند الفرق الأول FIRST DIFFERENCE			
متغيرات الدراسة		ثابت	ثابت واتجاه
GDP	القيمة الإحصائية	-3.959302	-3.955740
	القيمة الحرجة	-3.012363	-3.644963
IM	القيمة الإحصائية	-3.672553	-3.956625
	القيمة الحرجة	-3.012363	-3.644963
FC	القيمة الإحصائية	-2.967856	3.504155
	القيمة الحرجة	-3.012363	-3.644963
FDI	القيمة الإحصائية	-6.801329	-7.135561
	القيمة الحرجة	-3.012363	-3.644963
REER	القيمة الإحصائية	-3.143965	-6.508364
	القيمة الحرجة	-3.012363	-3.644963

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

بعد تأكيد النتائج اختبار ديكي فولر لاختبار الاستقرار، عن طريق اختبار فيليب بيرون، نلاحظ من خلال اختبار PP في المستوى LEVEL أن القيم الإحصائية أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها وهذا يدل على أن السلسلة مستقرة مثل ما حصل عليه اختبار ديكي فولر، وعند أخذ الفرق الأول نلاحظ أن القيم الإحصائية أقل من القيم الحرجة الموافقة لها ما عدا FC وهذا ما توصلت إليه نتائج اختبار ديكي فولر. ونلاحظ من خلال الجدول رقم (01) والجدول رقم (02) أن جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند إجراء الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ بالنسبة للاختبار (ADF) وبالنسبة لاختبار (PP)، للتأكد من استقرار سلسلة FC باستخدام اختبار KPSS (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin)، يمكننا القيام بذلك عن طريق إجراء الاختبار على السلسلة الزمنية FC. اختبار KPSS هو عكس

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

اختبار جذر الوحدة، حيث يختبر الفرضية الصفرية أن السلسلة الزمنية مستقرة ضد البديل الذي يفترض أنها غير مستقرة.

فيما يلي تفسير للنتائج المتوقعة لاختبار KPSS:

- إذا كانت القيمة الإحصائية لاختبار KPSS أقل من القيمة الحرجة، فإن الفرضية الصفرية التي تفترض أن السلسلة الزمنية مستقرة لا يمكن رفضها، مما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة.
- إذا كانت القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة، فإن الفرضية الصفرية تُرفض، مما يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

• الجدول رقم (02_05): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام KPSS

اختبار KPSS في المستوى LEVEL			
متغيرات الدراسة		ثابت	ثابت واتجاه
FC	القيمة الإحصائية	-0.44976	3.58404
	القيمة الحرجة	0.3264	0.9998
اختبار KPSS عند الفرق الأول FIRST DIFFERENCE			
متغيرات الدراسة		ثابت	ثابت واتجاه
FC	القيمة الإحصائية	-2.22782	-1.72054
	القيمة الحرجة	0.0129	0.0427

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 13

من خلال الجدول اختبار KPSS في المستوى LEVEL نلاحظ FC عند المستوى الثابت فقط مستقرة لأن القيمة الإحصائية أقل من القيمة الحرجة الموافقة لها وأن FC عند مستوى الثابت واتجاه غير مستقرة لأن

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة ومنه نرفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن السلسلة مستقرة (غير مستقرة).

نمر إلى اختبار الفرق الأول نلاحظ أن القيم الإحصائية FC أقل من القيم الحرجة الموافقة لها أي أن FC مستقر، ولا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن السلسلة مستقرة. نلاحظ من خلال الجداول (3) و(4) و(5) أن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

ثانياً: اختيار درجة الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج (ARDL)

من أجل تحديد درجة التأخير أو فترة إبطاء النموذج، يتم المقاضلة بين النماذج المتحصل عليها واختيار النموذج الذي يعطي أقل قيمة للمعيارين (AIC) و (SCH)، ومن خلال نتائج الجدول رقم (04) نجد أن درجة التأخير المثلى بالنسبة لمعيار (AIC) و (SCH) هي: (Lag 01)، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02_06): نتائج اختبار درجات الإبطاء المثلى.

VAR Lag OrderSelectionCriteria						
Endogenous variables: GDP						
Exogenous variables: C						
Date: 04/25/24 Time: 23:41						
Sample: 2000 2022						
Included observations: 20						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-240.1959	NA	1.75e+09	24.11959	24.16937	24.12931
1	-225.7819	25.94520*	4.57e+08*	22.77819*	22.87776*	22.79763*
2	-225.7507	0.052939	5.05e+08	22.87507	23.02443	22.90423
3	-225.3427	0.652894	5.37e+08	22.93427	23.13341	22.97314
* indicates lag orderselected by the criterion						
LR: sequentialmodified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final predictionerror						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 13

نلاحظ من خلال الجدول 05 الذي يتم من خلاله تحديد درجة تأخير أو فترة الإبطاء النموذج الذي يتم المفاضلة بين النماذج المتحصل عليها واختيار النموذج الذي يعطي أقل قيمة للمعيارين (AIC) و (SCH) ومنه نجد أن درجة التأخير المثلى بالنسبة للمعيارين (AIC) و (SCH) هي $\log 1$ كما هي موضحة في الجدول.

كما يمكن توصيف نموذج (ARDL) المختار بناء على معيار (AIC) حسب الجدول أدناه:

الجدول رقم (07_02): اختبار النموذج الأمثل بالاعتماد على معيار (AIC).

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Date: 04/25/24 Time: 23:54				
Sample: 2002 2022				
Included observations: 21				
Dependent lags: 2 (Automatic)				
Automatic-lag linearregressors (2 max. lags): ER F I LIB				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selectionmethod: Akaike info criterion (AIC)				
Number of modelsevaluated: 162				
Selected model: ARDL (2,1,0,0,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP (-1)	0.229552	0.131845	1.741076	0.1072
GDP (-2)	-0.247449	0.100909	-2.452191	0.0305
ER	9.392064	5.748555	1.633813	0.1282
ER (-1)	-12.30740	6.270372	-1.962786	0.0733
FDI	0.593183	2.560096	0.231703	0.8207
IM	-5274.211	803.1203	-6.567149	0.0000
FC	4.369765	0.533898	8.184645	0.0000
FC (-1)	-1.429739	0.468943	-3.048856	0.0101
C	172620.6	29456.73	5.860143	0.0001
R-squared	0.988812	Meandependentvar	153057.6	

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

Adjusted R-squared	0.981354	S.D. dependent var	45480.26
S.E. of regression	6210.408	Akaike info criterion	20.60337
Sumsquaredresid	4.63E+08	Schwarz criterion	21.05102
Log likelihood	-207.3354	Hannan-Quinn criter.	20.70052
F-statistic	132.5743	Durbin-Watson stat	1.713023
Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.			

من الجدول يتبين أن بعض المتغيرات المفسرة في فترات إبطاء مختلفة، Prob(F_statistic) وبما أقل من 5% وهذا يعني أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية ومعنوي، وR-squared يساوي 98,88% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 98,88% من المتغير التابع.

ثالثا: تشخيص صحة وثبات النموذج:

قبل اعتماد نموذج $ARDL(2,1,0,0,1)$ في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج وذلك من خلال إجراء الاختبارات التالية:

1. اختبار الارتباط التسلسلي الذاتي للبواقي (LM TEST)

الجدول رقم (02_08): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.098265	Prob. F(1,11)	0.7598
Obs*R-squared	0.185936	Prob. Chi-Square(1)	0.6663

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 13

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال القيام باختبار (Breusch-Godfrey) للكشف عن الارتباط التسلسلي، ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، نجد أن $\text{prob}=0.7598$ وهي أكبر من مستوى معنوية 05% ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

2- اختبار تباين الأخطاء (ARCH TEST)

الجدول رقم (09_02): نتائج اختبار Heteroskedasticity (ARCH TEST)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.952141	Prob. F(1,18)	0.0622
Obs*R-squared	3.600689	Prob. Chi-Square(1)	0.0578

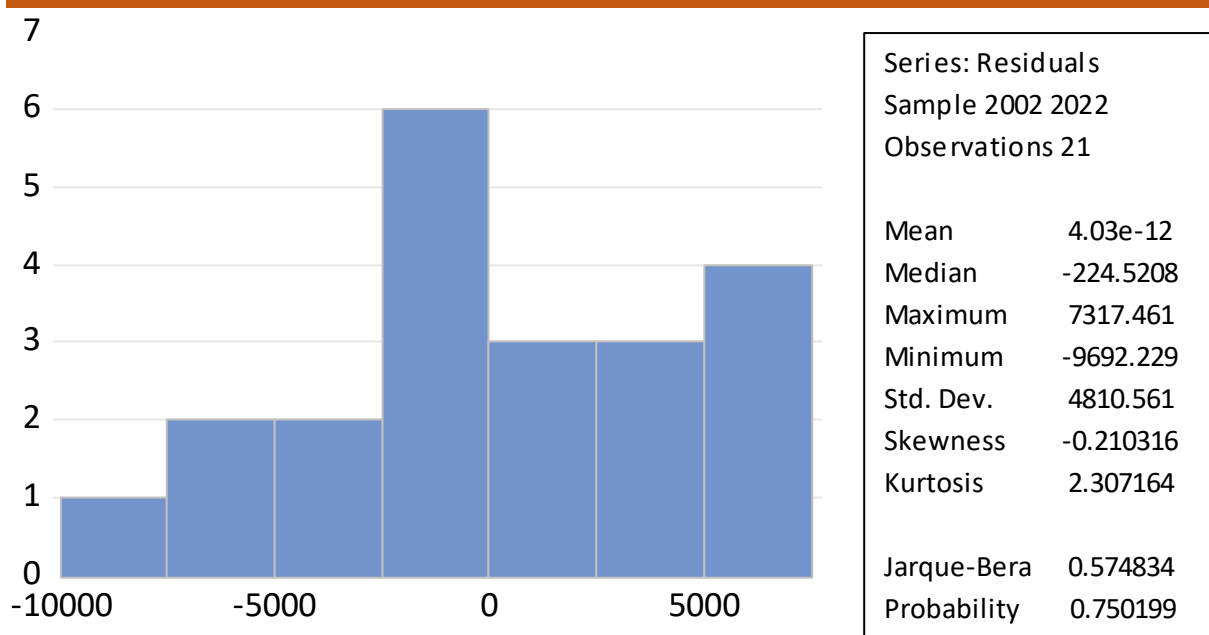
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS13

من خلال القراءة نتائج الجدول رقم (08) أعلاه الخاص باختبار (Heteroskedasticity) للكشف عن تباين الأخطاء، تبين أنه لا يوجد اختلاف تباين في حد الخطأ وذلك لأن $\text{prob}=0.0622$ أكبر من مستوى معنوية 05% ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن تباين الأخطاء متجانس.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي)

الشكل رقم (06_02): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 13

يوضح الشكل أعلاه للقيام باختبار (JARQUE-BERA) للتأكد من أن الأخطاء تخضع للتوزيع الطبيعي، تبين أن توزيع البواقي يخضع للتوزيع الطبيعي، حيث من خلال نتائج الاختبار أدناه، نجد أن قيمة Jarque-Bera تساوي 0.57 باحتمالية 0.75 وهي أكبر من مستوى معنوية 05% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن توزيع البواقي يخضع للتوزيع الطبيعي.

4- اختبار إستقرارية النموذج (STABILITY TEST)

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية وبيان مدى إستقرارية وانسجام المعلومات طويلة الأجل مع المعلومات قصيرة الأجل، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM OF SQUARES)، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلومات مستقرة طوال فترة الدراسة.

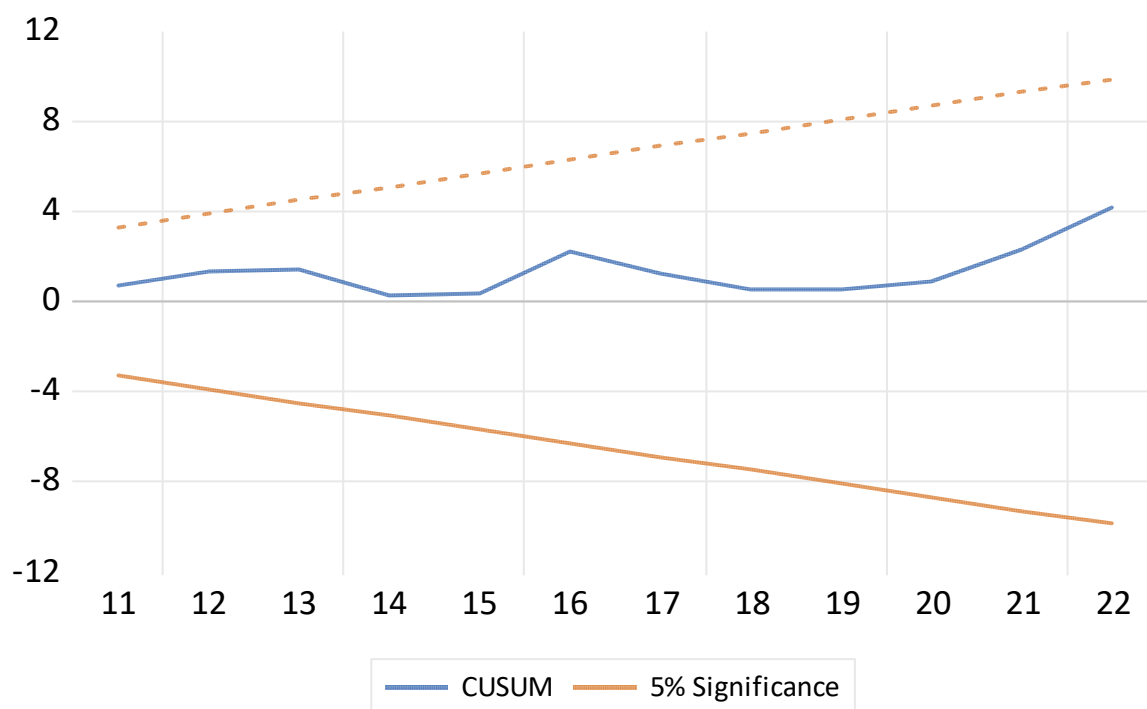
الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال الشكلين رقم (07) ورقم (08) أدناه لنتائج اختباري (CUSUM) و (CUSUM OFSQUARES)،

يتبين لنا أن النموذج مستقر، حيث أن المنحنى يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا

يعني أن المعلومات مستقرة على طول فترة الدراسة.

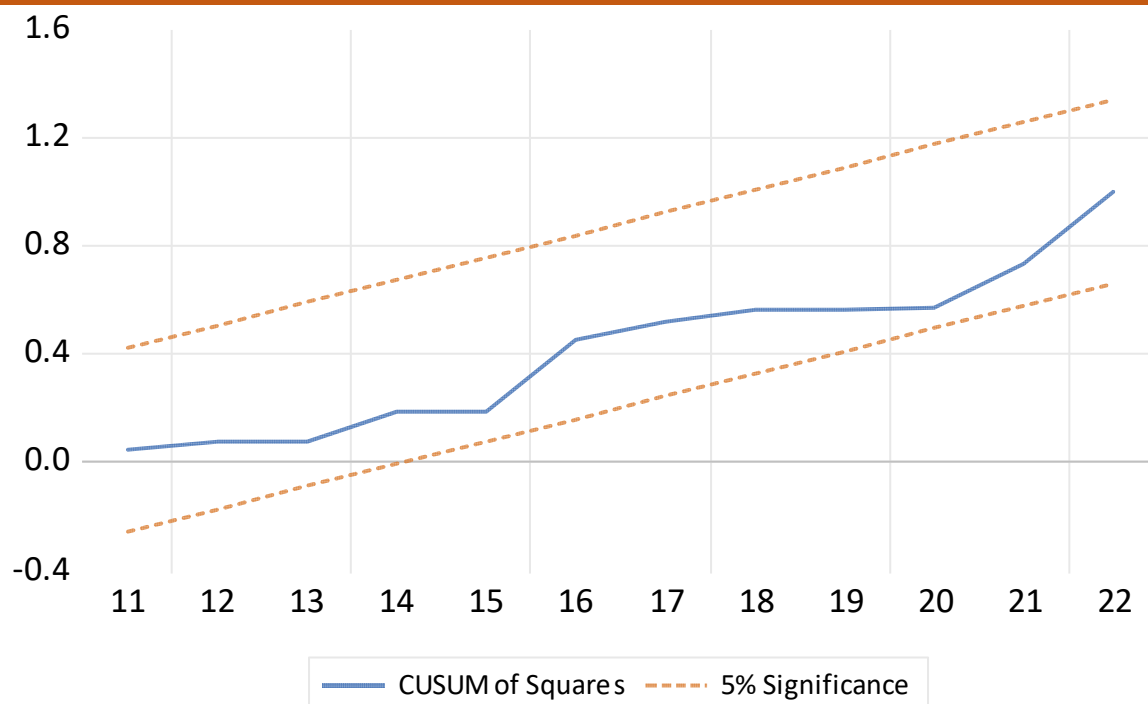
الشكل رقم (07_02): نتائج اختبار استقرارية النموذج وفقا لإحصائية (CUSUM)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews 13

الشكل رقم (08_02): نتائج اختبار استقرارية النموذج وفقا لإحصائية (CUSUM OFSQUARES)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews 13

من خلال الشكلين (7) و (8) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 %، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول إن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

رابعاً: تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل بين متغيرات النموذج باستخدام (ADF):

بعد التأكد من جودة أداء النموذج، نقوم بتقدير النموذج كالاتي:

1- اختبار الحدود لـ (Wald) و (Bounds)

1-1- اختبار الحدود لـ (Wald):

الجدول رقم (10_02): نتائج اختبار الحدود (Wald Test)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	1.989381	(2, 12)	0.1794
Chi-square	3.978762	2	0.1368

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews 13

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمال إحصائية فيشر (Fisher) وكذا احتمال إحصائية كاي تربيع (Chi-square) أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض بالفرضية البديلة التي تنص على أنهما يختلفان عن الصفر وبالتالي لا يوجد تكامل وتزامن بين المتغيرات (لا توجد علاقة قصيرة الأجل).

1-2- اختبار الحدود لـ (Bounds):

من أجل التأكد من نتائج اختبار الحدود لـ (Wald) سنقوم بالاعتماد على اختبار الحدود لـ (Bounds)، والشكل التالي يوضح النتائج المتحصل عليها باستخدام برنامج EViews 13.

الجدول رقم (11_02): نتائج اختبار الحدود لـ (Bounds)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	17.23654	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	21	10%	2.696	3.898
		5%	3.276	4.63
		1%	4.59	6.368

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

FiniteSample: n=30		
10%	2.752	3.994
5%	3.354	4.774
1%	4.768	6.67

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews 13

من خلال نتائج الجدول رقم (10) لاختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود لـ (Bounds)، نجد أن القيمة المحسوبة لاحتمال إحصائية فيشر (Fisher) أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى $I_{(1)}$ عند مستوى معنوية 5%، ومنه نرفض فرضية عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له.

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل من خلال الاختبارين السابقين، سنقوم بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، مثل ما هو مبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (12_02): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (الأجل الطويل والقصير):

• تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 0, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 04/28/24 Time: 23:17
Sample: 2000 2022
Included observations: 21

ECM Cointegrating Form

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	172620.6	15259.83	11.31209	0.0000
D(GDP(-1))	0.247449	0.069131	3.579395	0.0038
D(FC)	4.369765	0.426895	10.23615	0.0000
D(REER)	939.2064	404.5802	2.321434	0.0387
CointEq(-1)*	-1.017896	0.094956	-10.71962	0.0000
R-squared	0.950715	Meandependentvar	6678.729	
Adjusted R-squared	0.938394	S.D. dependent var	21668.98	
S.E. of regression	5378.371	Akaike info criterion	20.22242	
Sumsquaredresid	4.63E+08	Schwarz criterion	20.47111	
Log likelihood	-207.3354	Hannan-Quinn criter.	20.27639	
F-statistic	77.16062	Durbin-Watson stat	1.713023	
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

- نلاحظ من خلال الجدول تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل: عدم ظهور كل من FDI و IM في الأجل القصير ضمنة نموذج ECM قد يكون بسبب عدم وجود تأثير معنوي قصير الأجل ضمن التأخيرات المختارة وتداخل نتائج التأثيرات مع متغيرات أخرى، كما أن FC و REER جاء معنوية وهذا يدل على العلاقة الطردية بين كل FC و REER على النمو الاقتصادي وأن معامل التحديد يساوي (R-squared 0.95) هذا يدل على أن قيمة التغيرات المستقلة تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بنسبة (0.95) وأن إحصائية $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.000000$ وهذا يدل أن النموذج ككل مقبول من الناحية الإحصائية حسب اختبار Fisher .

كما أظهرت النتائج أن معامل الإبطاء جاء معنوياً وسالب الإشارة، حيث تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ $\text{CointEq}(-1) = -1.01$ وهي ذات معنوية إحصائية عند مستوى 1% (0.0000) وهذا ما يشير إلى صحة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، حيث أننا لانحرافات في توازن معدل النمو الاقتصادي في السنة السابقة

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

تم تصحيحها في السنة الحالية (أي تم تصحيح الانحرافات من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل بين فترتين زمنية)، ويمكن كتابة معادلة النموذج المقدر كآتي:

$$EC = GDP - (0.5828*FDI + 2.8883*FC - 5181.4819*IM - 286.4075*REER)$$

تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل:

ARDL Long Run Form and

Dependent Variable: D(GDP)

Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 0, 1)

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Date: 04/28/24 Time: 23:18

Sample: 2000 2022

Included observations: 21

Conditional Error Correction Regression Long Run Coefficients

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	0.582754	2.515893	0.231629	0.8207
FC	2.888336	0.140595	20.54364	0.0000
IM	-5181.482	832.9733	-6.220466	0.0000
REER	-286.4075	113.7026	-2.518917	0.0270

$$EC = GDP - (0.5828*FDI + 2.8883*FC - 5181.4819*IM - 286.4075*REER)$$

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 13

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أن FDI غير معنوي وموجب يدل على أن هناك علاقة طردية بين FDI و GDP حيث أم زيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 0.58% وهي نسبة ضعيفة، كما أن FC موجب ومعنوي هذا يعبر عن وجود علاقة طردية بين FC و GDP وبنسبة قوية، وأن IM و REER جاء سالب ومعنوي هذا يدل على العلاقة العكسية بين IM و REER و GDP.

ملاحظة: تم استخدام نسبة الواردات من الناتج إجمالي المحلي (هذا الأمر الذي أدى إلى اختلال في برنامج EVIEWS 13 لذا يجب عدم اخذ نسبة من المتغير التابع)

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل الذي يحمل عنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)، أين تم التعريف بالمتغيرات محل الدراسة والنموذج المستخدم وهو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، وتم التطرق بصفة تحليلية إحصائية لمتغيرات الدراسة في الجزائر.

وبعد القيام بمجموعة من الاختبارات تم التوصل إلى:

- السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع الدراسة كلها مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1)؛
- تم اختيار النموذج الأمثل للدراسة القياسية بالاعتماد على درجة التأخير (Lag 01) لأقل قيمة

لمعاري (AIC) و (SCH)؛

- تم اختبار جودة أداء النموذج بإجراء عدة اختبارات:

- من خلال اختبار (LM TEST) تم التوصل إلى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء؛
- من خلال اختبار (ARCH TEST) تم التأكد من أن تباين الأخطاء متجانس؛
- من خلال اختبار (JARQUE - BERA) تم التأكد من أن توزيع البواقي يخضع للتوزيع الطبيعي؛

- من خلال اختباري (CUSUM & CUSUM OF SQUARES) تم التأكد من أن معلمات النموذج

مستقرة على طول فترة الدراسة؛

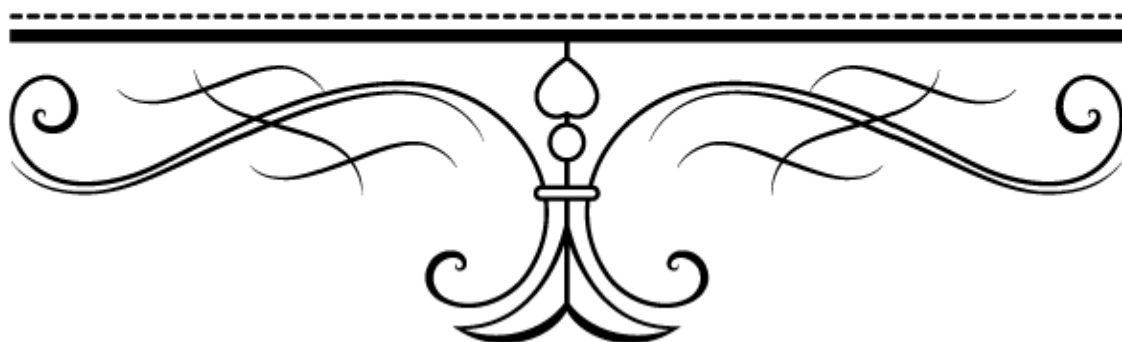
- من خلال اختباري (WALD TEST & BOUND TEST) تم التوصل إلى وجود علاقة توازنه

طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له.

وقد توصلت الدراسة إلى الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال تأثيره على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الأجلين الطويل والقصير، نظرا لتوجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع النفطي وعدم تنوع الاقتصاد الجزائري مما يجعل الناتج المحلي الإجمالي مرهون بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.



الخاتمة العامة



خاتمة:

تبقى قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها المتوقعة على النمو الاقتصادي مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار والفرص الاستثمارية لتسليط الضوء على ما هو متاح من مشروعات جديرة بالاستثمار، وذلك من أجل تنمية الاقتصاد الجزائري وعدم التركيز على البنية البترولية والتنوع من الشركات الاقتصادية.

ويساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية وخلق فرص العمل ونشر توطين التكنولوجيا الحديثة وتوفير الموارد المناسبة لتمويل الاستثمارات، وتوسيع القاعدة الاستثمارية في البلد المضيف، حيث أصبحت الجزائر تولي الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية معتبرة في توجهاتها الاقتصادية من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالإطار التنظيمي والقانوني بتسيير الاستثمارات وتهيئة الأرضية الملائمة والمناسبة لها، غير أن المتتبع للتطور الزمني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر يلاحظ تواضع حجمه وتمركز غالبية الاستثمارات في قطاع المحروقات.

أولاً: اختبار الفرضيات:

بالنسبة لفرضية الأولى (يؤثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في بعض الحالات سلباً وفي بعض الحالات إيجاباً) من خلال الدراسة الحالية تم التوصل إلى حالتين:

الحالة الأولى: في الأجل القصير يؤثر سلباً

الحالة الثانية: في الأجل الطويل يؤثر إيجاباً ولكن بنسبة ضعيفة

ومنه الفرضية الأولى محققة.

الخاتمة العامة

بالنسبة للفرضية الثانية (هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، سعر الصرف، الواردات) على النمو الاقتصادي توصلت النتائج إلى أن هناك اختلاف في نسب العلاقة للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع، ومنه نرفض الفرضية الثانية.

ثانيا: النتائج العامة:

من خلال الدراسة الحالية تم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها:

تسعى الجزائر جاهدة في تشجيع واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك واضح من خلال الإصلاحات والتعديلات التي مر بها قانون الاستثمار.

تعد الجزائر بالنموذجية في استقطاب الاستثمار نظرا لمقومات التي تتميز بها (مناخ، الثروات الطبيعية، المساحة).

✓ وجود علاقة تكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000،2022).

✓ هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال تأثيره على معدل النمو الإجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير وبالنظر إلى التوجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في قطاع النفط وعدم التنويع الاقتصادي مما يجعل الناتج المحلي الإجمالي مرهون بارتفاع وانخفاض أسعار النفط.

✓ هناك أثر ايجابي بنسبة ضعيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، في الأجل الطويل وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات البترول واعتماده الكلي على إيرادات النفط، بغض النظر عن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بداية من 2000 في مجال الاستثمار من أجل تحسين البيئة الاقتصادية.

✓ هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي حيث أن كلما ارتفع الاستثمار المحلي زادا معدل النمو الاقتصادي.

✓ توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع معدل سعر الصرف، الواردات انخفض النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ثالثا: التوصيات:

❖ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدولة عبر المؤسسات الوطنية لترقية الاستثمارات؛

❖ توفير الاستقرار السياسي والأمني؛

❖ العمل على توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار؛

❖ تطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي؛

❖ الاستفادة من التجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

❖ العمل على توفير الشفافية والقضاء على البيروقراطية والرشوة والفساد؛

❖ الاستفادة من خبرات والطرق التي تعتمد عليها الشركات الأجنبية في الدول المضيفة؛

❖ توفير قوانين وضمانات للمستثمرين الأجانب تتماشى مع المصالح الاقتصادية؛

وفي الأخير يمكن القول إن مهما توصلت نتائج الأبحاث والدراسات إلى الحلول المناسبة إلا أنها قابلة لتعديل والتحسين، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بتوفير المناخ الاستثماري الملائم والتنويع الاقتصادي.

رابعا: آفاق الدراسة:

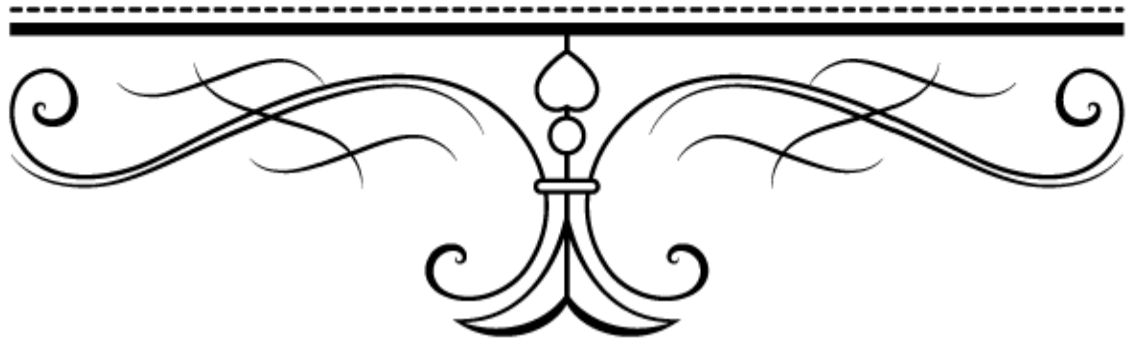
من خلال الدراسة الحالية والاجراءات والنتائج التي تم التوصل إليها تم اقتراح بعض المواضيع لدراسة مستقبلا:

1_دراسة أثر الاستثمار الأجنبي على قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛

2_محددات بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (الواقع والأفاق).



قائمة المصادر والمراجع



قائمة المراجع والمصادر:

الكتب:

- (1) الدكتور طلال محمود كداوي، كتاب تقييم القرارات الاستثمارية، جامعة الموصل.
- (2) د. عبد العزيز السيد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية مع تطبيقات باستخدام MS. كلية التجارة _ جامعة القاهرة.
- (3) عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية الطبعة الأولى: 1433 هـ / 2012 م.
- (4) د. فهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة منظور إسلامي، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، مصر، سنة 2008.
- (5) د. منال السعدى، احمد عبد الوهاب، عمرو رأفت، الاستثمار والتمويل، منشأ المعارف دار النشر والتوزيع، مصر، سنة 2015.
- (6) د. محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- (7) جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الالوكة، العراق، 2015.

الأطروحات والمذكرات:

- (8) بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلوي بشلف، السنة الجامعية: 2006-2007.
- (9) محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة .

قائمة المراجع والمصادر

- (10) مفتاح صليحة نوعية، المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس - .
- (11) هند سعد، يؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية تخصص علوم تجارية. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- (12) بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة (1990، 2018)، الريشة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. جامعة الحاج لخضر - باتنة 1 -
- (13) سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة حسب نموذج الجاذبية -مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران
- (14) خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
- (15) جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو) 1، المطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، محمد خضر - بسكرة -
- (16) هشام طلحي، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة -

قائمة المراجع والمصادر

- 17) لوح حكيم، دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر 1990-2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم 2016.
- 18) حسيب سهيلة، دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020.
- 19) منصوري حاج موسى كفاءة الأسواق المالية في دعم النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لدول عربية مختارة خلال الفترة 2010-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.
- 20) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996، 2000)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود المالية
- 21) بن لخضر عيسى، سياسة التمويل في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988، 2015)، جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس
- 22) برقيقة خديجة، دور أدوات التحليل الاستراتيجي للبيئة في تعزيز الميزة التنافسية، مذكرة شهادة الدكتوراه أكاديمي، الطور الثالث، قسم علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، 27 ماي 2021، صفحة 32.
- النصوص القانونية:
- 23) (أمر رقم 06_08 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006، يعدل ويتمم
- 24) (أمر رقم 09_01 مؤرخ في رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009

- (25) قانون 12_12 مؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012
- (26) قانون 08_13 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013
- (27) قانون 10_14 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014
- (28) الأحكام الأساسية للقانون 18_22 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار

المجلات العلمية:

- (29) د. رجاء عبد الله عيسى السالم، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة 1990.2010. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13 العدد 3 لسنة 2011.
- (30) الجريدة الرسمية ، اتفاقات دولية ، قوانين، ومراسيم قرارات وأراء، مقررات ، مناشير، إعلانات وبلاغات، العدد 60، الأحد 21 صفر عام 1444، الموافق 18 سبتمبر سنة 2022
- (31) الطيف عبد الكريم، كورادفاطيمة، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وتحديات. مجلة الإبداع ، المجلد 09 العدد 01، 2019
- (32) د. حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ، جامعة اربد الأهلية، الأردن، مجلة شمال إفريقيا عدد 4.
- (33) فريدة معارفي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000، 2010)، مجلة التنمية الاقتصادية عدد 03 ديسمبر 2015.
- (34) ریحان الشریف، هواء لیا ، تحلیل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية_المجلد الأول _ع 01_قانون الأول 2014

الموقع الإلكتروني:

(35) الوكالة الوطنية للاستثمار على الموقع الإلكتروني www.andi.dz

(36) البنك الدولي ، <https://www.albankaldawli.org>

المراجع الأجنبية:

37)Robert A. Mustache,Secretary Michael R. Darby, FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN THE UNITED STATES, BUREAU OF ECONOMIC ANALYSIS, Allan H. Young .

الملاحق:

الجدول رقم (01): الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
يهدف إلى الحصول على الأرباح؛ مسؤول على الخسائر والأرباح والمخاطر؛ استثمار حقيقي طويل الأجل؛ يقتصر في انتقال العمل والإدارة الأجنبية؛ ينطوي على اكتساب حق الرقابة.	يهدف إلى تحقيق المضاربة؛ لا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة؛ استثمار مالي قصير الأجل؛ يقتصر الانتقال عادة على عنصر رأس مال فقط؛ لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة؛ شراء أسهم والسندات.

الجدول رقم (2): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إسم المحدد	مضمونه
1_ حجم السوق	حيث يلعب دورا هاما في زيادة الطلب على المنتجات السلعية والخدمات، وكذلك الإمكانية من البيع والربح في تصريف السلع والخدمات التي يتم تقديمها؛
2_ مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي	أ_ التضخم: حيث يشير إلى عدم قدرة الحكومة على تحقيق التوازن والحد من العرض النقدي؛ ب_ الكتلة النقدية: حيث يقيس عمق القطاع المالي،

قائمة المراجع والمصادر

مما يقلل أو يزيد من تكلفة المعاملات المالية؛	
أ_درجة الانفتاح: يعتبر الانفتاح التجاري مؤثراً إيجابياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ب_عجز ميزان المدفوعات: يشير عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على موارد الآخرين، مما يؤدي إلى أن المستثمرين يتقيدون في حركة رؤوس الأموال والأرباح	3_ مؤشرات القطاع الخارجي
أ_ مؤشر الحرية المالية والمصرفية: يرغب المستثمر الأجنبي أن يتم معاملته من قبل الدول المضيفة كشركة محلية، وأن تكون مستقلة عن سيطرة الحكومة في التدخل بالقطاع المالي والمصرفي؛ ب_ مؤشر حرية الاستثمار: هناك بعض الدول لا توجد قيود على حركة رؤوس الأموال حيث تسمح بتحويل الموارد دون قيود والعكس مما تضرر الصناعات الأجنبية في بعض الأحيان إلى الإغلاق؛ ج_ ضعف الحوكمة: وذلك من خلال التأثير على الأمن وعدم اليقين للمستثمرين في العلاقات الاقتصادية؛	4_ مؤشرات الاقتصادية

قائمة المراجع والمصادر

د- حرية حقوق الملكية: تعتبر تقييماً لقدرة الأفراد على تملك الملكية الخاصة، بحيث تكون ملكيته مضمونة بشكل كامل من قبل الدولة.	
--	--

Pp level

Null Hypothesis: ER has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.718287	0.9993
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	263435.0
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	270253.8

Null Hypothesis: LIB has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.719473	0.4082
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	23288908
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	30407710

Null Hypothesis: F has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.561362	0.1157
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	465945.0
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	425587.5

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.893938	0.3288
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.203322
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.203322

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.539322	0.4956
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.82E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.85E+08

قائمة المراجع والمصادر

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.417787	0.9799
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	209138.7
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	112689.8

Null Hypothesis: F has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.489476	0.3293
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	435778.4
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	374518.8

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.094656	0.9071
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.094329
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.094329

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.513446	0.7934
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.73E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.73E+08

Null Hypothesis: LIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.016901	0.9937
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21959880
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	21959880

Pp 1 est

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.143965	0.0385
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	290920.0
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	266490.2

Null Hypothesis: D(F) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.801329	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	514486.5
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	514486.5

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.672553	0.0128
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	8.651955
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.615190

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.959302	0.0069
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.46E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.88E+08

Null Hypothesis: D(LIB) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.967856	0.0545
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	24548328
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	24557117

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.508364	0.0002
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	216204.7
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	30528.32

Null Hypothesis: D(F) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.135561	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	474387.2
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	435624.3

Null Hypothesis: D(LIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.504155	0.0649
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	20951674
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	16052670

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.956625	0.0276
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.858479
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.169094

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.955740	0.0276
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.30E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.59E+08